www.an-nidaa.com

النداء

الجمعة 16 حزيران 2017 - العدد 316

العقوبات الأميركية... مشروع فتنة

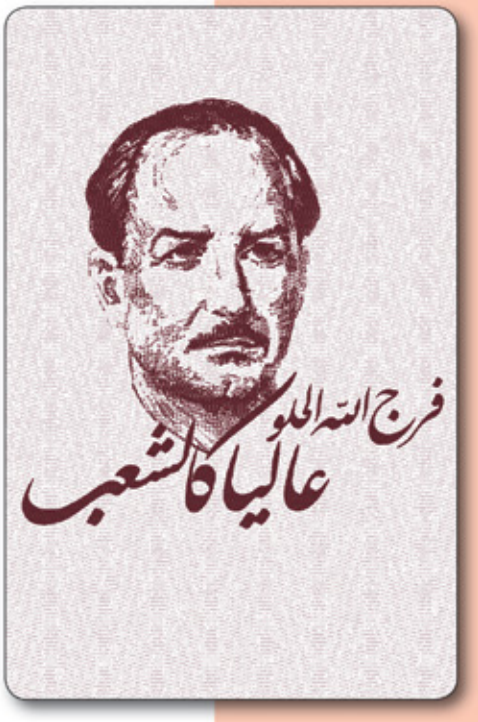
فرج الله الحلو
عاليا كالشعب

النداء

العدد 316 - الجمعة 16 حزيران 2017

المدير المسؤول

ملحم أبو رزق

سكرتير تحرير تنفيذي

كاترين ضاهر

ثقافة

احمد عبد اللطيف وهبي

المدير الفني

جبران مصطفى

الادارة والتحرير

لبنان - بيروت، وطى المصيطبة

شارع جبل العرب، مبنى إذاعة صوت الشعب

هاتف: 01/819014 - 01/311809

فاكس: 01/313605

ص.ب: 4744

الموقع الالكتروني

www.an-nidaa.com

البريد الالكتروني

annidaa@gmail.com

ثمن النسخة

في لبنان: 3000 ليرة لبنانية

في سوريا: 60 ليرة سورية

الاشتراك السنوي:

في لبنان: للأفراد 75 الف ليرة لبنانية،

للمؤسسات 150 الف ليرة لبنانية.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً

صدر العدد الأول من جريدة «النداء»

في 21 كانون الثاني 1959

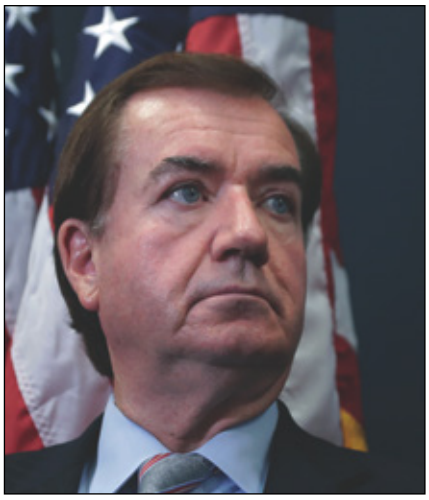

أوّل الكلام

نظام التبعية

في تاريخ الشعوب، لا حياة للتابع، والتقدم لمن يتحرر، أما التحرر فهو تعبير عن مضمون كبير جداً، يبدأ برفض الواقع، سياسياً اقتصادياً اجتماعياً وثقافياً، ليبني بديله على كل هذه المستويات.

في لبنان، قدمنا آلاف التضحيات من أجل تحرير الأرض وتحرير الإنسان، فعلى طريق التحرير والتغيير سقط الشهيد تلو الشهيد، وكان للشيوعيين شرف السير في هذه الطريق، فنشروا مناراتهم التي أضاءت لكل تواق للتحرر دربه نحو حلمه، فأصبح شهداؤنا نجوماً تضيء لنا مسيرة التغيير والتحرير.

كل هذه التضحيات والمعركة لم تنته، فإلى جانب العدو الصهيوني، لا يزال يحكمنا نظام متخلف تابع، ربط البلد وقراره السياسي والاقتصادي بالمركز الرأسمالي وبالأخص بالولايات المتحدة، وللأسف فإن العديد من الأحزاب التي قدمت وتقدم الشهداء في مسيرة التحرير هي جزء من هذه المنظومة السياسية التي تعمل على ضرب مفاعيل انتصاراتنا.

لا مجال للفصل بين التحرير والتغيير، وأي فصل بينهما سيؤدي بالضرورة إلى ضرب الإثنين معاً، وهذا ما نواجهه اليوم بما يخص قانون العقوبات الأميركية على حزب الله، فمن يعمل على تحرير الأرض لا يمكن أن يسلم قرارنا السياسي والاقتصادي إلى مجموعة من العملاء أو السماسرة الذين سلموه بدورهم إلى عدونا الأكبر أي الولايات المتحدة، وأصبح الشعب اللبناني بأكمله يرزح تحت نارين؛ الأولى سياسات الإفقار والنهب التي تمارسه الفئات الحاكمة في لبنان، والثانية هي نار التبعية والعقوبات، التي تعتبر نتائجها في بلد مثل لبنان بإقتصاده المتخلف، أشد من الحروب العسكرية.

إن هذا القانون يستهدف كل لبنان، لا بل هو يستهدف نهج المقاومة، فهو بمثابة رسالة لكل من يكن العداء للكيان الصهيوني، خاصة وأن تسريع إقرار التعديلات عليه بعد قمة ترامب الخليجية التي بدأنا نتلمس نتائجها الخبيثة في الكثير من الأماكن. لذا، ونتيجة للخطورة الكبيرة لهذا القانون، هناك ضرورة على أن تكون المواجهة على هذا المستوى أيضاً، فإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية التي تحكم البلد أصبح واجب لكل حريص على لبنان، فمن حق الشعب الذي يقاوم أن يحظى بالأمان والاستقرار المالي والاقتصادي وهذا مستحيل في ظل وجود هذا النظام السياسي، كما أنه لا يجب التعامل مع الولايات المتحدة وكأنها القوة الخارقة التي تأمر ولا تُؤمَر، فللولايات المتحدة مصالح في لبنان، يجب العمل على محاصرتها وفرض عقوبات عليها، وهناك الكثير من الخيارات، وخاصة في مجال التنقيب واستخراج النفط.

يوم الشهيد الشيوعي:
يوم عهد ووفاء

سلام أبو مجاهد

يشكل 12 حزيران يوم الشهيد الشيوعي، محطة غاية في الأهمية في حياة الحزب وحياة كل الشيوعيين. في هذا اليوم يحتل شهداء الحزب مكانة في وجدان ووعي ومشاعر أهلهم وأصدقائهم وكل المناضلين الوطنيين والتقدميين في لبنان.

هم خيرة من أنبتته أرض الوطن ومن أخلص أبناء شعب لبنان قدموا أثمن ما لديهم فداء لتحرير الأرض والإنسان. ناضلوا وضحوا ولم يبخلوا بدمائهم عندما نادتهم الأرض والقضية الوطنية والاجتماعية.

في هذا اليوم المجيد في حياة الحزب يستذكرِ أبناء شعبنا هؤلاء الشهداء وينحنون إجلالاً لما قدموه، يستذكرون من روى بدمائه تراب الجنوب بمواجهة العدوان الصهيوني منذ أربعينيات القرن الماضي وصولاً إلى إطلاق جبهة المقاومة الوطنية وقيامها بمهامها في التحرير طوال عقود من الزمن.

يستذكر مزارعو التبغ وعمال غندور والريجي وما قام به الشهداء الشيوعيون من نضالات دفاعاً عن الحقوق والمطالب الحيوية. ويستذكر طلاب وشباب لبنان رفاقا وزملاء لهم زاوجوا بين العلم والنضال الاجتماعي وحمل السلاح دفاعاً عن وحدة لبنان وضد الإحتلال الإسرائيلي. شهداء الحزب وهم بالمئات من أبناء شعبنا بكل أطيافه وعلى امتداد مساحة الوطن، هم من الذين نبذوا الطائفية والمذهبية وتمسكوا بوحدة الشعب على أساس قيم إنسانية وفكر وعقيدة طليعيين في سبيل تحرر الإنسان مهما كانت هويته، هم أمميون رفاق لمناضلين سقطوا في كوبا وفيتنام واسبانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا، رفاق وأخوة لمناضلين فلسطينيين ومصريين وسوريين وجزائريين ويمنيين ومن كل بلد أجنبي وعربي قاوم الفاشية والاستعمار والامبريالية والصهيونية.

نعم في هذا اليوم يستذكر أبناء شعبنا شهداء شيوعيين انتموا إلى كل الفئات الاجتماعية عمالاً ومزارعين مفكرين وأساتذة ومعلمين وطلاب أطباء ومهندسين وموظفين وأصحاب مهن حرة كانوا من نسيج اجتماعي يتجمع أبناؤه من أجل القضية الوطنية ويرصون الصفوف في التظاهرات والاعتصامات من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والحريات والديمقراطية والمطالب الشعبية. نسيج من فئات اجتماعية اقتنعت لمشروع الاشتراكية بديلاً عن نظام النهب الرأسمالي الاحتكاري الإمبريالي.

في يوم الشهيد الشيوعي نستذكر رفاقا لنا احتلوا مواقع ومسؤوليات في كل الهرمية الحزبية في (الفرقة والمنطقية والمحافظة واللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمانة العامة للحزب) وقدموا نماذج مشرفة في العمل الحزبي النضالي وعملوا على وحدة الحزب وانتشاره بين فئات شعب لبنان في كل المناطق.

نفتخر بشهداء الحزب مثل افتخارنا بالإنتماء إلى مشروع بناء الوطن المحرر الذي ينعم كل أبنائه بالحرية والتقدم والديمقراطية.

ويكتسب هذا اليوم أهمية في مسار يواجه فيه حزبنا مع القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية في لبنان وعلى امتداد الوطن العربي تحديات استثنائية ومصيرية.

في مقدمة تلك التحديات مهام المواجهة مع المشروع الإمبريالي الصهيوني وأدواته من الأنظمة الرجعية ومجموعاته الإرهابية في العالم العربي. فالأزمات الحادة في النظام الرأسمالي الاحتكاري النيوليبرالي في الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً والذي يولد البطالة والفقر والتمييز العنصري والشوفينية والاتجاهات الفاشية داخل دول الغرب يفتش عن حلول لأزماته في الإيغال بمشروعه الإمبريالي في أكثر من قارة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وكذلك في العالم العربي.

في هذا السياق يسعى حكام الغرب بقيادة الإدارة الأميركية إلى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد القائم على حماية أمن إسرائيل وتثبيت احتلالها وتفتيت الدول العربية إلى دويلات مذهبية اتنية متناحرة وضعيفة لضمان وضع اليد مباشرة على ثرواتها النفطية والمائية ومرافقها الحيوية وهو عنوان الصراع السياسي والعسكري الدائر في المنطقة.

في فلسطين العربية يمعن المحتل الصهيوني بدعم أميركي وغربي وتواطؤ عربي - وصل في القمة العربية الإسلامية الأميركية إلى التطبيع مع إسرائيل واعتبارها دولة حليفة وإيران العدو - في القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني وطرده مما تبقى من أرضه المحتلة وإنهاء كامل للقضية الفلسطينية ولكن شعب فلسطين لم يستسلم وانتفاضة الأسرى أضاءت من جديد شعلة النضال الوطني الفلسطيني رغم تخاذل الكثيرين من

المسؤولين العرب وحتى من داخل السلطة الفلسطينية.

ويثبت هذا الشعب البطل بانتفاضاته المتعاقبة بأنه لن يخضع ولن يستسلم ومستعد لتقديم الشهيد تلو الشهيد من أجل العيش بكرامة. هو شعب يقدم أمثولة لكل القوى التحررية العربية ويدعوها إلى الإرتقاء بنضالها إلى مستوى مهام المقاومة العربية الشاملة للدفاع عن ارض فلسطين وكل أرض عربية يدنسها الإحتلال الأميركي الغربي وينهب ثرواتها ويقمع شعوبها.

حزبنا الشيوعي الذي امتزجت دماء شهدائه مع دماء فلسطينية زكية على امتداد تاريخ لبنان يجدد في يوم الشهيد الشيوعي تضامنه المطلق مع شعب فلسطين ومقاوميها الأبطال.

وفي رزمة التحديات الاستثنائية المطروحة في هذه المرحلة المصيرية مواجهة العدوان الأميركي الإسرائيلي الظلامي في سوريا والعراق وفي السلسلة الشرقية من لبنان. فمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي بدأ بعد قمة الرياض بتفجير وضع الخليج من الداخل السعودية ــ قطر، ومن الخارج مع إيران، لن يوفر مصر أيضاً، يصعد المواجهة العسكرية في سوريا خاصة عبر التدخل العسكري الأميركي المباشر وعبر إشرافه على مسلسل الجولات الدموية لتحويل سوريا إلى أرض محروقة مقسمة تنزف دماء كل يوم ويهيم من ينجو من شعبها هجرة ونزوحا في كل اتجاه.

نعم هو مشروع بات عل ممالك القهر والإذلال في الخليج العربي أن يفرغوا خزائنهم من الأموال والنفط لحساب إدارة ترامب لإنعاش الاقتصاد الأميركي المأزوم مقابل شراء الأسلحة لتنفيذ مشروع تفتيت المنطقة على نهر من دماء شعوبنا العربية بينما ملوكه وامراؤه ورؤساؤه يتسابقون على كسب الرضى الأميركي لاحتلال الموقع الأول في قطار العمالة والتبعية.

وفي سياق ذلك تأخذ العملية الإجرامية مداها في اليمن فيستمر العدوان على شعبه وتنتشر المجاعة ومرض الكوليرا وتلتهم عشرات الألوف من أطفال اليمن.

إن هذا التحدي المصيري يحتم على الشيوعيين العرب ومعهم القوى اليسارية والتقدمية في كل دولة عربية تلبية الحاجة الملحة لقيام «مقاومة عربية شاملة».

في محطة استذكار الشهداء الشيوعيين تتقدم تحديات تلبية المهام الوطنية والاجتماعية داخل لبنان دون ما إبطاء. فشعبنا يغرق في المآسي والويلات والأزمات التي تسببها السلطة السياسية. وأطراف السلطة لا هم لهم سوى ترسيخ أسس النظام الطائفي المذهبي لإعادة إنتاج سلطتهم الفاسدة من جديد عبر القوانين الإنتخابية التي يطرحونها والقائمة على الفصل الطائفي والمذهبي.

لقد أصبح واضحاً للعيان من خلال ما حصل ويحصل في السنوات الماضية إن أزمة النظام الطائفي وصلت إلى ذروتها ومنظومة العلاقات بين أطرافه تتردى ودولته ومؤسساته القائمة تتجه نحو التحلّل المزري ومعها تتراجع دور القوى الدولية والإقليمية الراعية لأطراف السلطة.

ويترافق ذلك مع ازدياد القناعة الشعبية بفشل السلطة السياسية في تلبية الحدّ الأدنى من احتياجات اللبنانيين إلى المرافق والخدمات العامة الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وفي المقابل هناك تنامي متواصل في قوة الحراك الشعبي والنقابي والمدني خلال السنوات القليلة الماضية، بحسب ما أثبته تعاقب التظاهرات الجماهيرية وما انطوت عليه كذلك الانتخابات البلدية والتحركات العمالية والنسائية والطلابية والقطاعية، وما أفرزته انتخابات العديد من نقابات المهن الحرة وروابط الأساتذة والمعلمين من نتائج هامة ضد تحالف الثنائيات الطائفية.

إنطلاقاً من ذلك، جاءت مبادرة الحزب القائمة على تجميع قوى حالة الإعتراض الديمقراطي في البلاد المنطلقة من النسبية خارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة والتي تبنتها الأحزاب الوطنية والتقدمية والشخصيات السياسية ومجموعات من الحراك الشعبي وترجمتها في انعقاد اللقاء التشاوري الوطني والتي نعتبرها خطوة في مسار عملية تجميع قوى حالة الإعتراض الديمقراطي لتصعيد المواجهة ضد مشاريع السلطة الانتخابية وإزاء أي مشروع قد تفرضه لتجديد سلطتها. والتجميع كما نفهمه ليس تجميعاً فوقياً بقدر ما هو تجميع لكل المتضررين من هذه السلطة على اختلاف فئاتهم الاجتماعية ما يستدعي توسيع دائرة هذا التجميع وتعميقه وبالتالي استكماله بتوحيد الجهود النضالية ليس فقط حول قانون الانتخابات بل ربطه بالحقوق الاجتماعية المزمنة لجماهير شعبنا في ملفات البطالة والهجرة والنزوح والرواتب والأجور وحق السكن والكهرباء والمياه والتعليم والصحة... وحقوق العمال والنساء والشباب والمزارعين والسائقين والموظفين والأساتذة والمعلمين والمتعاقدين والمستأجرين وصغار المالكين وسائر الأجراء وكل أصحاب الدخل المحدود.

في يوم الشهيد الشيوعي يجدد الحزب تحية الإجلال والإكبار إلى شهدائه جميعاً أينما سقطوا وتحت أي عنوان كان، جميعاً سقطوا على درب النضال من أجل وطن حر وشعب سعيد، هو الحلم الذي لا زلنا نحلم به ونناضل في سبيل تحقيقه، فعهداً ووفاءً لهم سنبقى نسير على دربهم كي لا تذهب تضحياتهم ودمائهم هدراً.

***عضو المكتب السياسي ومسؤول ملف الشهداء في الحزب الشيوعي اللبناني**

قانون الإنتخاب بين تشويه النسبية وسبل المواجهة

محمد المولى

في مفارقة ربّما لم تشهدها التشريعات في أية دولة في العالم، يتأخّر إقرار القانون الإنتخابي إلى الأيام الأخيرة المعدودة التي تسبق إنتهاء ولاية المجلس النيابي الحالي الذي مدّد لنفسه مرّتين متتاليتين وسيقدم على تمديد ثالث لدواع "تقنية». فبعد ما يزيد عن ألفين وتسعماية يوم من عمر هذا المجلس، وبعد مئات المطوّلات التي تعد بإنجاز القانون الإنتخابي العتيد الذي سيحقّق عدالة التمثيل وصحّته، وبعد إستنفاذ كل المهل الدستورية، الواحدة تلو الأخرى، يتمّ الوصول إلى قانون ربع الساعة الأخيرة، مثقلاً بالشروط والشروط المضادة، وبالرغبات الفئوية، وبالتفاصيل التي تفرغه من أبعاده التغييرية.

ويتبدّى من خلال ما شهدناه من مفاوضات، وإجتماعات للجان المتعدّدة، ومن خلال إستعراض عشرات المشاريع التي تم عرضها والترويج لها في «بازار» البيع والشراء الطائفيين، وكذلك من خلال المناورات السلطوية المتنوّعة، المآل الذي وصلت إليه أزمة النظام السياسي الطائفي، التي يتمظهر أحد جوانبها المعبّرة في ما يجرى من تجاوز للهيئات الدستورية القائمة، على عللها، كالمجلس الوزاري والمجلس النيابي، اللذين يُحصر دورهما في الإخراج القانوني لما يتوافق عليه «المجلس الملّي» للزعامات الطائفية. ذلك أن دعاة الحفاظ على حقوق الطوائف هم الذين يجيزون لأنفسهم، ولأنفسهم فقط، تحديد هذه الحقوق وتفصيل ما تمّ تحقيقه، أو إستعادته منها، وما لم يكتمل إنجازه حتى تاريخه، ولذلك ينصّبون أنفسهم مدافعين عن المصالح «التاريخية» للرعايا، فيما هم، بالذات، يشرعون الأبواب أمام نهب مقدّرات هؤلاء «الرعايا» وإفقارهم وتشريدهم وهجرة شبابهم إلى أقاصي المعمورة، وحرمانهم من الخدمات الحياتية الأساسية، في تآزر عميق مع الرأسمالية الريعية والمالية.

على طاولة «التفاهمات»، وفي الغرف الضيقة، كانت تجري صياغات متتالية للقوانين التي ترسّخ السيطرة المذهبية، أي التي تعمل على إطالة أمد أزمة النظام السياسي، بأسسه الطبقية وشكله الطائفي، والدفع بهذه الأزمة إلى مزيد من التفاقم. بتعبير آخر كانت تتمّ، بخفّة وبسلوك غارق في الفئوية وفي إستباحة تطلعات المواطنين، عمليات «الفصل» الطائفي، التي لامست حدود تأجيج الصراعات المذهبية، والمقامرة بالمصير الوطني. أمّا التباين والخلاف فإنهما يدوران حول ما تؤمّنه التفاصيل من مقاعد برلمانية لهذا الطرف أو ذاك، وليس على الرغبة في الوصول إلى عدالة التمثيل. لكن هذا المنحى المتّبع من قوى السلطة في طرح مشاريعها الانتخابية، القائم على ترسيخ الطائفية والمذهبية، وعلى أولوية تأمين مصالح أطرافها، يدفع بإتجاه الدولة الفدرالية، التي تحاكي ما يُعدّ من مشاريع في المنطقة، ويتكامل مع ما يجري من ضرب وتصفية لما تبقّى من عناصر الوحدة الوطنية من التعليم الرسمي إلى أنظمة الرعاية الصحية والإجتماعية، مروراً بقانون الإيجارات التهجيري، وبمحاولات إضفاء خصوصيات مذهبية للمناطق، وما إلى ذلك.

ومع تبدّل وتهاوي المشاريع التي طُرحت في "بورصة» التداول، من الأرثوذكسي، إلى التأهيلي والمختلط، ومع تقدّم مشروع القانون النسبي، فإن قوى التحاصص السلطوي الطائفي تعمل على تشويه البعد الإصلاحي لخيار النسبية، من خلال إفراغه من مضمونه، والإلتفاف عليه، وتثقيله بتفاصيل متعدّدة مستمدّة من مشاريع القوانين الأخرى التي لا تنسجم معه، لتضمن الإستئثار والهيمنة والإقصاء، في تكرار «مستحدث» للتجارب التي أفضت إلى نتائج مريرة ومدمّرة.

فالإقرار بالنسبية يستوجب القبول بمندرجاتها وبإستهدافاتها الفعلية القائمة على تمثيل كل القوى وفق أحجامها الفعلية، ومدى إنتشارها الوطني، وإنطلاقاً من برامجها، وتعبيرها عن المصالح العامة للشرائح الإجتماعية وتطلّعات اللبنانيين واللبنانيات. وهو ما ينبغي أن يترافق مع الدائرة الوطنية، والخروج من بوتقة «الفصل الطائفي»، وإعتماد الإصلاحات الإنتخابية.

لكن ما تسعى إليه القوى المتنفّذة، رغم تباياتها، لا يصبّ في هذا الإتجاه إطلاقاً. فبدل الدائرة الوطنية الواحدة، يتمّ إعتماد خمس عشرة دائرة متفاوتة الأحجام. حيث سيُخصّص للدائرة ما بين خمسة مقاعد، وثلاثة عشر مقعداً، دون أن يتناسب عدد المقاعد بالضرورة مع عدد الناخبين، وبالتالي فإن الحاصل الإنتخابي الناجم عن قسمة عدد المقترعين المتوقع على عدد المقاعد، وهو عدد الأصوات الضروري لكي تفوز إحدى اللوائح بمقعد واحد، سيتراوح بين سبعة آلاف في دائرة، وواحد وعشرين ألفاً في دائرة أخرى، ممّا يؤدّي إلى عدم المساواة في التمثيل، فيما تؤمّن الدائرة الواحدة هذا النوع من المساواة.

وتكشف القراءة الأولية لتوزّع الدوائر عن تباينات ومفارقات لافتة وغير منطقية، حيث يتكون بعضها من أقضية غير متواصلة جغرافيا (صيدا- جزين وطرابلس المنية -الضنية)، وقد يقتصر على قضاء واحد(بعبدا)، أو يشمل أربعة أقضية (النبطية - حاصبيا - مرجعيون - بنت جبيل). لكن وجه «الغرابة» يزول عندما نعرف أن هذه التقسيمات مبنيّة على معايير «الصفاء» الطائفي (تقسيم بيروت إلى «شرقية» و«غربية»)، أو منطق التحاصص (إرضاء هذا الطرف أو ذاك من خلال «صفقات الفرز والضمّ»)، أوالتسويات المفضّلة على مقاسات القوى السلطوية المتنفّذة، ومناطق نفوذها الطائفي.

ولا يتوقّف تفريغ النسبية من مضمونها عند تقسيم الدوائر، بل يشمل «هندسات» الصوت التفضيلي، وتحديد العتبات المعتمدة لتقرير اللوائح الفائزة، ونقل المقاعد من دائرة إلى أخرى، وسوى ذلك من محاولات التحايل على القانون، فكأن من إعتاد على نهب البلد وسرقة أصوات ناخبيه، يستكمل «سيرته» بالسطو على آليات

التمثيل النسبي، وإخضاعها لسياق الهيمنة والإستئثار والإقصاء. وبالتالي فإن مشروع «النسبية»، من منظور أطراف السلطة، يصبح شكلياً بعد ضرب مقوّماتها.

تقوم أنظمة الإنتخاب النسبي على اللوائح المقفلة المرتّبة مسبقاً من قبل الأطراف المتنافسة، بحيث أنه إذا حصلت لائحة ما على عدد من المقاعد، متناسب مع ما نالته من أصوات، يُحتسب المرشحون الفائزون منها وفق ترتيبهم المسبق. لكن بعضها يعتمد الصوت التفضيلي الذي يتيح للناخبين تحديد الترتيب، وفي هذه الحالة فإن الفائزين من اللائحة يُحتسبون وفق تسلسل أصواتهم التفضيلية.. لكن المسألة أن ما تطرحه الأطراف السلطوية لا يتناسب مع الشكلين السابقين بسبب إصرارها على التوزيع الطائفي والمناطقي للمقاعد، مع إعتماد الصوت التفضيلي، وبالتالي من الممكن أن لا يفوز من نال أصوات تفضيلية مرتفعة في لائحة ما (بسبب إستكمال مقاعد الطائفة أو القضاء من مرشحين آخرين)، مقابل فوز من نال أصوات أقل في نفس اللائحة أو في لائحة أخرى.. لكن السيء هو ما تشترطه بعض الأطراف حول حصر الصوت التفضيلي في القضاء، أو في المذهب، بما يقصي المرشحين ذوي التمثيل الواسع المنتشر في كل أقضية الدائرة الإنتخابية.

أما العتبة الإنتخابية، فإن طرحها يتم بأهداف إقصائية واضحة، سواء عبر المعايير الطائفية (الحصول على نسبة مرتفعة من أصوات المقترعين المسجّلين في قيود طائفة المرشّح)، أو من خلال إعتماد أرقام ونسب عالية وآليات غير منسجمة مع القانون الإنتخابي الذي يتم إعداده. وممّا يستدعي الإستغراب أن تُحدّد العتبة بناء على النسبة التي ينالها التحالف الذي تندرج ضمنه اللائحة على الصعيد الوطني، فيما تُمنع التحالفات من التنافس على مستوى الدائرة الوطنية، ويُمنع منح الصوت التفضيلي إلا على أضيق نطاق.

من خلال ما تقدّم، فإن المسألة الأساسية في قانون الإنتخاب تتمحور حول تجديد أزمة النظام السياسي، أو فتح ثغرة الخروج منها، من خلال التغيير الديمقراطي. وإذا كانت القوى السلطوية، بثنائياتها وأحادياتها، تعمل على تأبيد نظامها المأزوم، فإنه تقع على عاتق قوى الإعتراض الديمقراطي، التي يتنامى حضورها من خلال التحركات الشعبية والمطلبية والنقابية والشبابية، مهمة تضافر جهودها، وجمع غالبية القوى الديمقراطية والعلمانية حول خيارات مشتركة، من أجل إحداث خرق جديّ في موازين القوى السائدة في البلاد، يؤدّي إلى كسر نظام التمثيل الطائفي.

وفي هذا المجال فإن ما أقره اللقاء التشاوري الوطني المنعقد يوم الأحد الماضي حول متابعة معركة المواجهة ضد القوى السلطوية من الموقع المعارض الديمقراطي المستقل يشكل خطوة في الإتجاه الصحيح، ينبغي إستكمالها بالمزيد من تآزر القوى التغييرية، السياسية والنقابية والمدنية والشعبية، لإنقاذ الوطن من الاستباحة التي تقوم بها «السلطة» السياسية، وبما يحقّق المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

العقوبات الأميركية.. مشروع فتنة

زويا شريف

أقر الكونغرس الأميركي بالإجماع في نهاية العام الماضي، قانوناً يفرض عقوبات على المصارف التي تتعامل مع حزب الله اللبناني، المصنّف من قبل الإدارة الأميركية منظمة «إرهابية» منذ عام 1995. ويشار إلى أن هذا القانون هو قانوناً أميركياً من الناحية المبدئية، وهدفه غير المعلن هو ضرب صمود المقاومة الوحيدة في الدول العربية التي تقف في مواجهة مشاريع التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني التقسيمية، وتهدد أمن وتوسع الكيان الغاصب ووجوده. وهذا القانون أيضاً لا يرتدي الصفة الدولية لأن توصيف هذا الحزب أو ذاك بالإرهاب ينبغي أن يصدر عن مجلس الأمن كي يكتسب صفة القانون الدولي. وبموجب القانون الصادر عن الكونغريس، قام مساعد وزير الخزانة الأميركية لمكافحة تمويل الإرهاب بتسليم حاكم مصرف لبنان لائحة أميركية من نحو 100 إسم (لشركات وأفراد)، طالباً إبلاغ المصارف اللبنانية وإلزامها بايقاف حساباتهم «من دون نقاش». ويطرح هذا الواقع بالطبع تساؤلات تتجاوز الحدود الحدثية للمداولات الإعلامية التي راجت حول مضمون القانون وتداعياته المباشرة، وأبعاده البعيدة المدى، من زاويتين متقابلتين: زاوية الطرف الأميركي المهيمن، وزاوية الطرف اللبناني المستتبع.

أولاً- القانون من الزاوية الأميركية:

لا بدّ من التوقف عند بعدين مترابطين لحيثيات القانون الأميركي: بعد إقتصادي، وآخر سياسي. ويبرز البعد الاقتصادي كنتاج لتعاظم العولمة وإنفتاح الأسواق العالمية وتشعبها وتداخلها، وبخاصة ما يتعلق منها بالارتفاع غير المسبوق في حركة المبادلات والاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال المالية والمصرفية والتحويلات والمعلومات العابرة للحدود الرسمية للدول (التي تتم في معظمها بالعملة الأميركية). وفي ظل هذا المعطى الموضوعي الدولي المستجدّ، وجدت الدول المهيمنة - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية - الفرصة سانحة للعمل على إحداث تغيير في القواعد الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى إستحداث معايير وآليات جديدة ترعى حركة إنسياب تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم. وما من شكّ في أن الهدف الحقيقي لهذه التعديلات كان وما يزال يتمثّل في إحكام سيطرة هذه الدول وشركاتها العملاقة على مجمل مفاصل الاقتصاد المالي العالمي المتجّه - بفعل العولمة - نحو التشكّل في صيغة «قرية كونية». وفي إطار هذه التعديلات، صدرت العديد من القوانين والقرارات الأميركية، هذا مع العلم أن معظم هذه القوانين والقرارات الإستثنائية هي عابرة للدول وتُناقض بالتالي مبدأ إقليمية القوانين. وقد جرت محاولات محمومة للتستّر على هذا الهدف الحقيقي، بحجج شتّى من بينها مواجهة تكاثر المخاطر الناجمة عن الجرائم المالية والتهرب من الضرائب وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الظاهرات كانت كلها ملازمة بنسبة أو أخرى لمختلف مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، ولكنها إتجهت نحو التفاقم في زمن العولمة، مع عودة إنبعاث الأشكال الفجّة للنيوليبرالية. وفي المحصلة العامة، تمخّضت تلك التعديلات في المقام الأول عن مصادرة دول المركز الرأسمالي للجزء الأكبر من القرار الاقتصادي والمالي الوطني لمعظم بلدان العالم الثالث. وليس ما نشهده اليوم من مسعى لفرض عقد إذعان على لبنان ـ عبر هذا القانون ـ سوى غيض من فيض من نتائج هذه التوجّهات.

أما البعد السياسي للقانون الأميركي، فإنه يندرج في صلب التوجهات الاستراتيجية الثابتة التي توسّلتها الإدارة الأميركية تاريخياً في تعاطيها مع بلدان المنطقة، بهدف ترسيخ تبعية هذه البلدان - المحكومة أصلاً من أنظمة استبدادية وأوليغارشية خاضعة - ومواصلة نهب مواردها وخيراتها وتكريس التجزئة والانقسام فيها، وضرب كل شكل من أشكال المقاومة الهادفة إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها فلسطين. وقد تجسّدت هذه التوجهات الاستراتيجية في تشجيع مختلف صنوف الغزوات الخارجية، المباشرة منها وغير المباشرة (عبر إسرائيل)، وفي تصعيد النزاعات الداخلية في دول المنطقة، والدعم المستتر أحياناً والمعلن أحياناً أخرى لعمليات تعويم التيارات الإسلامية ذي النزعة المتطرفة، بما في ذلك ظاهرة الإرهاب الفاشي الذي استشرى خصوصاً في زمن «الفوضى الخلاّقة» التي رفعت شعارها الإدارة الأميركية منذ مطلع الألفية الثالثة. وبهذا المعنى فإن القانون الأخير ـ الذي حرصت الإدارة الأميركية أن تسبغ عليه وعلى مراسيمه التطبيقية الطابع التقني والمفصّل ـ لم يكن سوى تعبير حاد ومتحيّز عن موقف سياسي استراتيجي بامتياز يستهدف إستئصال المقاومة وتجفيف عصبها المالي، كما يستهدف ـ كما ذكرته بعض الصحف الغربية ـ تعويض إسرائيل عن توقيع الولايات المتحدة للاتفاقية النووية مع إيران، فضلاً عن تعويض الأنظمة الرجعية عن إنهيار النظام السياسي العربي الرسمي، وعما حصدته هذه الأنظمة من إنتكاسات مخيّبة في مغامراتها السياسية والعسكرية المتنقلة من بلد إلى آخر في المنطقة. وقد لا يتردد البعض في القول أيضاً أن هذا الموقف قد يكون يستهدف، من ضمن ما يستهدفه، التعويض كذلك عن بدء التراجع الجيوسياسي الأميركي التدريجي من المنطقة، عبر السعي إلى حشد أسلحة بديلة «ناعمة»، قوامها القوانين والقرارات والتشريعات الدولية التي يجري فرضها فرضا على باقي بلدان العالم ـ وبخاصة البلدان العربية ـ من دون أيّ تغطية نظامية من جانب الأمم المتحدة.

ثانياً- القانون من الزاوية اللبنانية:

من المؤكد أن المأزق الذي يواجهه لبنان في تعامله مع القانون الأميركي، لا تقع مسؤوليته على الولايات المتحدة حصراً، بل هي تقع أيضاً على الطرف اللبناني، بدءاً من الدولة ومروراً بالطبقة البورجوازية المسيطرة (وبخاصة شقّها المصرفي والمالي)، وانتهاء بالجهة السياسية المعنية مباشرة بتطبيق القانون المذكور، أي حزب الله.

فمنذ إنتهاء الحرب الأهلية، تقصّدت الدولة اللبنانية (بالمشاركة مع الطبقة المسيطرة) الخضوع المطلق، للإملاءات التي كانت ترد

إليها من دول «المركز» الرأسمالي عبر المنظمات الدولية المعنية، وعمدت إلى التمسّك الأعمى - ومن دون احترام الشروط المطلوب توفّرها - بسياسة التثبيت النقدي التي أدّت إلى دولرة شبه كاملة للاقتصاد والإدخارات والودائع المصرفية، وجعلت معظم وظائف العملة الوطنية تنتقل من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي، مكرّسة بالتالي تزايد الخلل والتشوّهات في توزّع الدخل وفي بنية الأسعار المحرّرة بالعملتين في الأسواق المحلية. وعبر «الزواج الكاثوليكي» بين هاتين العملتين، ضاقت، بل إنعدمت، الاستقلالية النسبية للسلطات النقدية والمالية اللبنانية في تعاملها مع أسواق المال والمصارف الأجنبية، لا سيما الأميركية منها، حيث أصبحت سياسات الدولة اللبنانية مقيّدة إلى أقصى حدّ بما تقرّره السلطات النقدية والمالية الأميركية في كل ما يتعلق بالتعاملات بالدولار بين مؤسساتها المصرفية والمالية والمؤسسات المماثلة القائمة في البلدان الأخرى. وبالطبع لم يتوقف إنبطاح الدولة اللبنانية أمام الإملاءات المعولمة عند الحيّز النقدي والمالي، بل هو تعدّاه منذ أواسط التسعينيات إلى حيّز المبادلات التجارية التي تمّ تحريرها ـ على حساب قطاعات الإنتاج الوطني ـ بسرعة تزيد عمّا كانت تطلبه المنظمات الدولية المعنية نفسها. وإلى جانب هذا الخلل المستشري في السياسات العامة للدولة اللبنانية، فإن الأخطر يتمثل ـ دستورياً وسياسياً ـ في ما آلت اليه أحوال المؤسسات العامة السيادية من تفكك وانهيار، بدءاً من الفراغ المتمادي في سدّة الرئاسة ومروراً بالتمديد المتكرر للمجلس النيابي وبالموت السريري لمجلس الوزراء، وانتهاء بالشلل المستحكم في معظم الأجهزة التنفيذية للحكم. ففي مثل هذه الأحوال العامة، من المشروع التساؤل: من يستطيع باسم هذه الدولة اللبنانية بالذات أن ينتزع من الطرف الرسمي الأميركي الحدّ الأدنى من التنازلات الممكنة في ملفّ العقوبات التي يهددنا بها القانون الصادر عن الكونغرس؟

أما الأقسام المسيطرة من البورجوازية اللبنانية، فإن مسؤوليتها عن المأزق الحالي تكاد تكون مضاعفة. فهي، من جهة أولى، وبخاصة في شقّها المصرفي، لم تقاوم السياسات المرتجلة للدولة في كل ما يتعلق بالشأنين النقدي والمالي، لا بل هي أوغلت ـ عبر نمط تعاطيها مع ملف الدين العام وخدمة الدين العام ـ في الاستثمار والتوظيف الأرعن في السياق المرسوم لهذين الشأنين، طمعاً بالأرباح المالية السهلة وذات الطابع الريعي التي أتاحت لها مضاعفة رؤوس أموالها الخاصة أكثر من 20 ضعفا في غضون عقدين، مقتطعة هذه الأرباح من أفواه ومداخيل العمال والفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، مع التجاهل الكامل لما ينطوي عليه هذا الموقف من مخاطر آجلة لا حدود لها، على البلد والاقتصاد المنتج والشعب عموماً وبخاصة المودعين. ومن جهة ثانية، فإنها لم تهيئ المؤسسات الاقتصادية والمودعين الأفراد للتعاطي المسبق مع المفاعيل المتوقعة من زلزال القانون الأميركي، منذ أن بدأ التداول بصيغه الأولى قبل عدّة سنوات. لا بل أن قسماً منها لم يتردد ـ في إجتماعاته المتكررة مع المفاوض المالي الأميركي في واشنطن وبيروت - في لفت نظر هذا المفاوض إلى تطبيقات للقانون أشدّ قسوة على الجانب اللبناني، كمثل تشجيعه شمول التعاملات بالليرة اللبنانية بمفاعيل هذا القانون (وهو الأمر الذي كان قد غفل عنه المفاوض الأميركي) بدل الإكتفاء فقط بالتعاملات المحقّقة بالعملة الأميركية. وهذا الأمر لا يمكن تفسيره إلا بانغماس هذا المكوّن من البورجوازية المصرفية اللبنانية في تبني ودعم الأهداف السياسية نفسها التي كان يسعى إلى تحقيقها «الراعي» الدولي (الأميركي).

وعلى الصعيد اللبناني أيضاً، يتسع المجال على نطاق واسع للحديث عن النصيب من المسؤولية الذي تتحمله الجهة اللبنانية المعنية بقانون الكونغرس الأميركي - والمقصود بالطبع حزب الله - حتى لو إرتدت هذه المسؤولية طابعاً غير مباشر. فالإنخراط القسري والمرتبك لهذا الحزب منذ مطلع الألفية الثالثة في «اللعبة» الجهنمية للحكم اللبناني الطائفي المتخلف، دفعه إلى الدخول في مقايضة مكلفة وغير سوية، عنوانها الأساسي: التمسك المطلق بالأولوية شبه الآحادية المتمثلة في الدفاع بأي ثمن عن شرعية سلاح المقاومة، في مقابل السكوت أو التغاضي عن موبقات نظام سياسي قائم على المحاصصة والزبائنية والفساد وعلى سياسات عامة مرتجلة تصبّ في خدمة القلة المتنفذة من اللبنانيين على حساب المروحة الواسعة من الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة. وهذا الفصل الأرعن بين قضية المقاومة والتحرير من جهة، وقضية التغييرالسياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، جعل الحزب من الوجهة الموضوعية شريكاً عضوياً في مجمل السياسات العامة المنتهجة من جانب الحكم، بما فيها السياسات التي صاغت محاورها الأساسية إملاءات الدول المهيمنة والمنظمات الدولية الدائرة في فلكها. وهكذا يكون الحزب قد ساهم ـ عن وعي أو غير وعي - في تغطية اختلالات وأوضاع بنيوية داخلية مأزومة، هي التي سهّلت على الجانب الأميركي أن يوغل في محاولته فرض الحدّ الأقصى من شروطه الإذعانية على الطرف اللبناني. ويبقى هذا الاستنتاج قائماً حتى لو لم ينتفع الحزب ـ على حجم قياسه ـ من ثمرات النظام القائم، أسوة بشركائه من التشكيلات السياسية والطائفية المنتسبة إلى هذا النظام.

بناء على كل ما سبق، فإن قانون العقوبات الأميركي يعتبر خرقاً للسيادة الوطنية اللبنانية، وينذر بانعكاسات سلبية حادّة على الوضعين الاقتصادي والمالي، وبالتالي على الوضع الأمني في البلد، بما يمثله هذا القانون من مشروع خبيث أنتجته أيادي خبيثة، لإشعال فتنة داخلية في لبنان، لينضم إلى جغرافيا الإنفجار التي تجتاح العديد من الدول في المنطقة. إن هذا القانون يعبّر بشكل فجّ وصارخ عن طبيعة سياسة الهيمنة الأميركية المطلقة، وعن موقفها السياسي العدواني بامتياز الذي يستهدف استئصال المقاومة من خلال محاولة تجفيف مصادرها المالية. لذا، فإننا جميعنا مدعوون لمواجهة ورفض هذا القانون، بما يشكله من مسّ بالقرار السيادي الاقتصادي والمالي للبنان، وكتهديد للاستقرار الأمني الهش أصلاً في البلد، وهذا الرفض يجب أن يكون رفضاً شاملاً لكل سياسات الهيمنة والعدوان الأميركيين، وعلى الجميع في لبنان أن يعوا أن استقلال القرار السياسي والاقتصادي للبلد هو جزأ لا يتجزأ من معركة المواجهة والمقاومة للمخططات الأميركية التدميرية لمنطقتنا وشعوبنا.

مشروع العقوبات يتسارع رغم تطمينات الوفود...

الأميركيون لزوّارهم: أولوية تجفيف مصادر تمويل حزب الله باتت على قدر أهمية الحفاظ على استقرار لبنان

فراس مقلّد

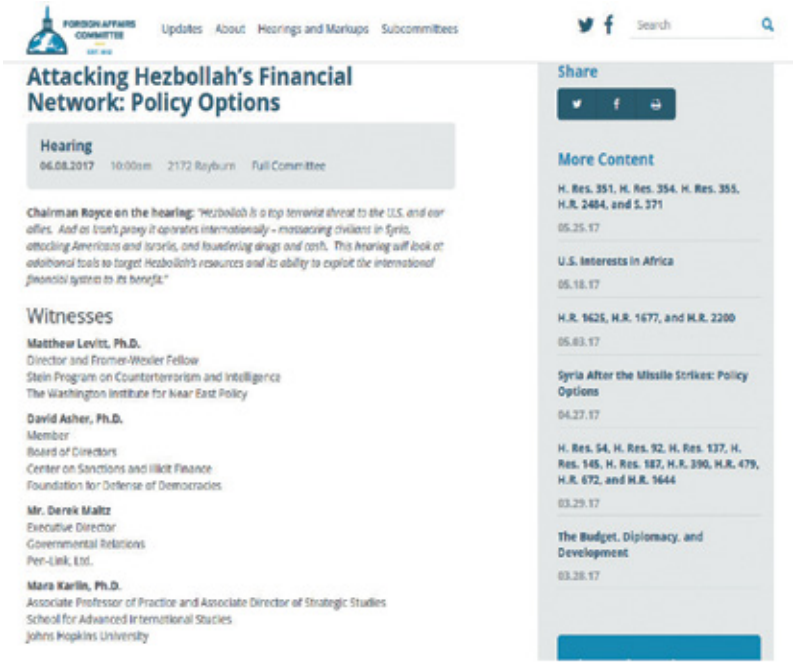

عقدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي، برئاسة نائب كاليفورنيا إد رويس، في الثامن من شهر حزيران الجاري، جلسة استماع بعنوان «مهاجمة شبكة حزب الله المالية: خيارات السياسة» (Attacking Hezbollah's Financial Network: Policy Options). رويس هو نفسه من صاغ مسودة قانون العقوبات الجديدة التي تستهدف تجفيف مصادر تمويل حزب الله.

وفيما كان الإعلان عن مسودة المشروع في الثالث من نيسان مستغرباً لكون التقديرات كانت تشير إلى أيلول، فإن الإعلان عن جلسة الإستماع في حزيران استدعى استغراباً أكبر، لا سيما أنّ كافة التسريبات والأصداء كانت تتحدّث عن عقدها في الخريف المقبل (أيلول أيضاً).

إذاً، الثامن من حزيران هو يوم شديد الأهمية للبنان، فيما خصّ موضوع العقوبات التي تستهدف حزب الله، لأنّه يشكّل بداية مسار مشروع العقوبات، التي تنطلق من جلسة الإستماع التي ستحصل في الغرفة السفلى (مجلس النواب) من الكونغرس الأميركي، بحسب مصادر مطّلعة على قضية العقوبات منذ يومها الأوّل. وتشير المصادر أنّ لجنة العلاقات الخارجية ستستعرض مسودة مشروع القانون الذي صاغه إد رويس، والتي تتضمّن:

- استهداف الكيانات السياسية المرتبطة بحزب الله والمتحالفة معه، بحيث سمّى المشروع للمرة الأولى، إلى جانب حزب الله، حركة أمل، كما أشار إلى امكانية استهداف أي كيان سياسي قد يكون تحالف مع حزب الله يوماً.

- استهداف الجمعيات الخيرية المرتبطة بحزب الله والكيانات المتحالفة معه، وصولاً إلى استهداف جمعيات خيرية تعود للطائفة التي تشكّل معظم النسيج الاجتماعي لحزب الله.

- استهداف المؤسسات الاجتماعية العائدة لحزب الله، وحتى تلك المقرّبة منه، وصولاً إلى تلك التي تدور في فلك الوسط الاجتماعي الذي انبثق منه حزب الله.

- استهداف الإدارة الجزئية والمؤقتة: للمرة الأولى، ليس مهماً أن تكون الشركة مملوكة لحزب الله لوضعها على لائحة العقوبات، بل بات كافياً، بحسب مسودة القانون الجديد، أن ينتمي أحد الذين يديرون الشركة كلياً أو جزئياً إلى حزب الله لاستهدافها.

- أمّا الأخطر فيما يتعلّق بهذه المسودة أنّها تشرّع استهداف الكيانات والأشخاص لمجرّد اتهامهم من جهة ما، باتّباع سياسة تشجيع «التفسيد» والاتهام الكيدي، الذي يكفي لوضع شخص ما على لائحة العقوبات دون الحاجة إلى أي دليل. ويوجد بند في مشروع القانون يدعو الخزانة الاميركية إلى صرف مكافآت من صندوق سري لهذه الغاية، لمصلحة مقدمي معلومات عن شخصيات وجهات قد يكون لها صلة بالحزب.

هي مسودة إذاً تهدف للنيل من البلاد وإيقاعها في فتنة، يدّعي مطلقوها أنّهم عبرها يخلّصون لبنان من «جرائم» حزب الله. وفي حال اتفقت مع حزب الله أم لم تتفق، فالموضوع في جوهره لا علاقة له بحزب أو تيار سياسي معيّن. القضية هي قضية وطنية تتعلّق بالمقاومة، وحقنا بقتال المحتلّ، سواء كان هذا المحتلّ إسرائيل، أو مشغّل إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية. هي مسودة قانون يهدف إلى رفع مستوى الضغط المالي، وخلفه السياسي والأمني، لكي يفهم الجميع أنّ القبول بحزب الله بات غير ممكن، بما يهدّد فعلياً استقرار البلاد وقد يدفعها، بشكل أو بآخر، نحو حرب أهلية جديدة.

من المسودة إلى «الوثيقة الأولى»

إذاً، انطلاقاً من الثامن من حزيران، يبدأ النقاش في مجلس النواب الأميركي، لمناقشة مسودة قانون العقوبات الجديدة، لينتهي إلى

إصدار ما يسمّى «الوثيقة الأولى». هذه الوثيقة الأولى ستكون هي المطروحة للنقاش بشكل فعلي، ليتمّ بحثها وربما تعديلها لاحقاً، بحيث تشكّل أولى آليات العمل في إقرار القوانين الأميركية. إذاً، اليوم، لا يزال مشروع العقوبات مسودة، غير أنّه بعد جلسة الاستماع، من المتوقّع أن تتحول المسودة إلى وثيقة أولى وتصبح ورقة رسمية يجري نقاشها في مجلس النواب الأميركي.

وفي حين كانت كافة التقديرات تشير إلى أنّ المسودة الأولى لن تصدر قبل أيلول، تبيّن في الواقع أنّه تمّ الإعلان عن المسودة في الثالث من نيسان. وفيما عادت التقديرات لتشير إلى أنّ جلسة الاستماع قد تتمّ في أيلول بعد العطلة الصيفية للكونغرس، تبيّن أنّه تمّ الإعلان عن عقد جلسة الاستماع في مطلع حزيران.

وفيما زارت وفود لبنانية عديدة واشنطن خلال الشهرين الماضيين لعقد اجتماعات مع الجانب الأميركي لمحاولة درء شبح العقوبات عن لبنان، وفي حين أنّ هذه الوفود مشكورة حتماً على جهودها، إلّا أنّ الأجواء التفاؤلية التي عكستها إثر عودتها إلى لبنان تبيّن عدم صحتها مع صدور القرار بعقد جلسة الاستماع في الثامن من حزيران.

مثلاً، وفيما كان رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه يشير، بعد عودته من واشنطن على رأس وفد من الجمعية الشهر المنصرم، إلى أنّ الوفد المصرفي اللبناني سمع في جميع لقاءاته، عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الامتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرّب الضريبي. وفيما أكّد طربيه أنّ «الجانب الاميركي أعرب عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية الحفاظ على الاستقرارين الأمني والنقدي في لبنان، باعتبارهما الركيزتين الاساسيتين لاستقرار البلاد وسط البركان الإقليمي»، أشار إلى أنّ «موضوع العقوبات الاميركية هو سياسي بامتياز، وبالتالي المقصود من هذه العقوبات ليس القطاع المصرفي، إنما جهات أخرى، وقد تؤثر على الإقتصاد الوطني والقطاع المصرفي اللبناني، ومشروع القانون لا يزال قائما وبالتالي لا نعلم متى صدوره». غير أنّ حديث طربيه تغيّر بعد الإعلان عن جلسة الاستماع، حيث رأى أنّ «الموضوع ملحّ جداً» لأنّ جلسة في الكونغرس الأميركي ستعقد لدرس المسودة الرسمية.

> هذه العقوبات لا تستهدف مجرّد حزب أو طائفة أو مجموعة، بل هي عقوبات تستهدف لبنان كلّه

خفض المساعدات.. إلى جانب العقوبات

إلى ذلك، فإنّ الجولات التي قام بها مسؤولون لبنانيون، بما فيها جولة قائد الجيش، مهما كانت إيجابية، ولكن القرار الأميركي بتخفيض المساعدات للبنان جاء ليؤكّد نوايا الإدارة الأميركية بزيادة الضغط على لبنان. مثلاً، في الإقتراح الذي رفعته الإدارة الأميركية إلى الكونغرس، يتبين أن لبنان الذي كان يحصل على

مساعدات أميركية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 214 مليون دولار، قد جرى خفض هذه المساعدات للعام 2018 إلى 103ملايين دولار، أي ما نسبته حوالي 52 في المئة، وهي نسبة تتجاوز بكثير المعدل المعتمد للخفض. كذلك الأمر فيما خصّ المساعدات العسكرية، حيث تراجع بند المساعدات المتعلق بالعتاد العسكري بالنسبة إلى لبنان من 85 مليون دولار إلى صفر للعام 2018!

وتشير المصادر المطلعة أنّه «صحيح أنّ بعض الأميركيين يريدون الحفاظ على استقرار لبنان، لكّن هذه القرارات تعكس طريقة تصرّفهم مع لبنان. وهذا الحديث سمعه بشكل واضح من التقى مسؤولي الأمن القومي في الولايات المتحدة، الذين أكّدوا لزوّارهم اللبنانيين أنّ أولوية تجفيف مصادر تمويل حزب الله بالنسبة للإدارة الأميركية، باتت على قدر أهمية الحفاظ على استقرار لبنان. وهذا الكلام سمعه الوفد المصرفي والوفد النيابي وهو كلام بات معلناً في أروقة مراكز القرار الأميركية».

أوراق القوة.. بانتظار القرار السياسي

اليوم، وبعد أن توضّح مسار العقوبات المتسارع، وتوضّحت نظرة الإدارة الأميركية الجديدة تجاه لبنان، سواء على صعيد العقوبات أو تخفيض المساعدات، ألا تستوجب هذه التطوّرات عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء لإبراز البعد الوطني لقضية العقوبات؟

في هذا السياق، تشير المصادر المطّلعة أنّه «جدير بالتأكيد، أنّ الخطأ الأكبر يكون باعتقاد البعض أنّ هذه العقوبات الأميركية تستهدف حزب الله وحده، أو المصارف وحدها. هذه العقوبات لا تستهدف مجرّد حزب أو طائفة أو مجموعة، بل هي عقوبات تستهدف لبنان كلّه، لأنّها بتركيبتها، تطال كلّ شيء في لبنان، كلّ نسيج، وكلّ مجموعة، وكلّ الدولة. المواجهة وطنية، وليست جهوية أو طائفية او فئوية.. بل وطنية مرة جديدة، فلبنان مستهدف ولبنان متضرر وليس فئة فيه أو جهة مهما تذاكى البعض!».

وتؤكّد المصادر إلى أنّ «لأميركيين وخلال سنة درسوا الثغرات في العقوبات السابقة من اجل تفاديها، وستكون كل الأطراف متضررة من العقوبات الجديدة، ولذا لا بدّ من مواجهة هذه العقوبات كدولة، وككتلة واحدة»، مشيرة إلى أنّ «مرجعاً رسمياً كبيراً يقول عن مسودة العقوبات أنها حرب على لبنان، ولذا المطلوب فعلاً التحضير لها واستخدام الأوراق اللبنانية المتعددة فيها».

وفي ما خصّ أوراق القوة اللبنانية لمواجهة قانون العقوبات الجديد، توضح المصادر أنّ «لبنان اليوم يملك عناصر قوة أبرزها أن الجميع يريده مستقراً. فإسرائيل تخشى من إعلان الحرب، والأوروبيون يخشون من توجه النازحين السوريين نحوهم في حال اهتز الإستقرار في لبنان. هذه الورقة يجب أن يلعبها لبنان عن طريق حثّ من يسمّون أنفسهم «أصدقاء لبنان»، الأوروبيين منهم تحديداً، للضغط على الأميركيين لتخفيف وطأة العقوبات».

أمّا ورقة القوة الأخرى، فتتمثّل بأنّ اللاعبين الدوليين، وتحديداً الأميركيين والأوروبيين، يتحدّثون باضطراد عن رغبتهم بالعودة إلى المنطقة عن طريق بوابة إعادة إعمار سوريا، وهم يعتبرون أنّ لبنان من أهمّ منصّات إعادة الإعمار في سوريا، وهنا ربما يجدر تذكير الأميركيين أنّه إذا اهتز وضع لبنان، عن أي طريق سيدخلون؟

ورقة القوة الثالثة تتمثّل بميزان الرعب الموجود اليوم على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلّة، علماً أنّ المقاومة لم تدلُ حتى اليوم بدلوها في هذا الشأن. وتشير المصادر أنّ «حزب الله

حتى اليوم لم يعلن عن موقف واضح تجاه موضوع العقوبات، لكنّ الجولة الحدودية التي أقامها الحزب الشهر الماضي ربما تكون رسالة مفادها أنّ ثمة خطوطا حمراء يمكن تجاوزها في حال تجاوز الأميركيون لخطوط حزب الله الحمراء. جدير بالذكر أنّ البعض يعتبر أنّ ثمة الكثير من الرسائل الأمنية التي بُعثت للتأكيد أنّ موضوع العقوبات ليس موضوعاً اقتصادياً، بل هو جزء من الحرب المفتوحة بين المقاومة واسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة».

قطاع النفط والغاز هو أحد أوراق القوة الموجودة بيد لبنان، حيث تبيّن اهتمام شركات اميركية عديدة بهذا القطاع، ويمكن استخدام هذا الإهتمام كورقة ضغط مقابل هذه العقوبات. ثمّة كذلك سفارة أميركية تمّ وضع حجر الأساس لها الشهر الماضي، ويكلّف بناءها مليار دولار، يمكن استخدامها ورقة ضغط..

تؤكّد المصادر أنّ «أوراق القوة موجودة، لكنّ المطلوب قرار سياسي بالتحرّك السريع لمواجهة العقوبات المحتملة، علماً أننا دخلنا في الوقت المحرّم».

التجديد للحاكم: سوق القطع يتوازن.. وتحضير لمواجهة العقوبات

الوضع المالي والاقتصادي بغياب الإتفاق على رؤية اقتصادية أو مالية موحدة، أو إتفاق طرفين سياسيين على أي رؤية، كان يحتّم استمرار الحفاظ على الوضعية القائمة، خاصة أنّ الوضع المالي، وضع سوق القطع، كان ضاغطاً بشكل كبير حيث بلغ حجم الطلب في بعض الأيام إلى ما بين الـ 100 و120 مليون دولار بفعل تحوّل الودائع من الليرة إلى الدولار، بينما عاد الإستقرار في الأسبوع الأخير لشهر أيار إلى سوق القطع وسجّلت ودائع لآجال بعيدة بالليرة اللبنانية، ليشهد السوق توازناً للمرة الأولى منذ ما يقارب الشهر.

في هذا السياق، تشير المصادر المطّلعة أنّ «القضية تكمن بأن لا بدائل متبلورة فعلياً للنهج النقدي القائم، ولا توافقا سياسيا ممكن توفيره غب الطلب بين المكونات السياسية على هذا الأمر، وسط اللهيب الإقليمي المستعر والمنعكس مالياً على المنطقة ككل، ومن ضمنها لبنان. وإذا كان تغيير الخيارات متعذراً اليوم لألف سبب وسبب، وإذا كانت الإمكانات متاحة اليوم أكثر من أي يوم مضى للإستفادة مما هو قائم لبناء مشروع اقتصادي وسياسات مالية واستقرار نقدي، كون الكلفة الأكبر قد تم دفعها من قبل ووجب أوان الإستفادة منها وسط ضغط غير مسبوق على الوضعية النقدية وفيما خَص العقوبات، فما هي المعوقات؟».

وتضيف المصادر أنّه «إذا كان للبنان تجربة في نمط التعاطي مع العقوبات جسّدها المصرف المركزي، فينبغي استغلالها والبناء عليها. وإذا كان للبنان تجربة مع الإستقرار النقدي، فينبغي استغلالها والبناء عليها. هنا تأتي أهمية التجديد لحاكم مصرف لبنان». وبحسب المصادر المطّلعة نفسها، فإنّ «مثال تعاطي لبنان مع العقوبات الأميركية السابقة يعزّز حاجة القطاع المصرفي إلى شخص يستطيع أن يناقش الأميركيين وفي حال التزم بأمر ما، يمكن لنظرائه الاطمئنان لالتزامه على المدى البعيد».

مسودة إد رويس في جلسة استماع لمجلس النواب الأميركي..

مهاجمة شبكة حزب الله المالية!

في الثامن من شهر حزيران الحالي، عقدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي، برئاسة نائب كاليفورينا إد رويس، جلسة استماع بعنوان «مهاجمة شبكة حزب الله المالية: خيارات السياسة» (Attacking Hezbollah's Financial Network: Policy Options). جدير بالذكر أنّ رويس نفسه هو من صاغ مسودة قانون العقوبات الجديدة التي تستهدف تجفيف مصادر تمويل حزب الله.

في هذا السياق، يقول رويس حول جلسة الاستماع: «حزب الله هو أحد أكبر التهديدات المحدقة بالولايات المتحدة، وبحلفائنا. وباعتباره وكيلاً لإيران، فهو يعمل على المستوى الدولي - عبر قتل المدنيين في سوريا، ومهاجمة الأميركيين والاسرائيليين، وغسل الأموال والمخدرات. جلسة الاستماع هذه ستبحث أدوات إضافية لاستهداف موارد حزب الله وقدرته على استغلال النظام المالي العالمي لفائدته».

وفي ما خصّ الشهود الذين ستستمع اليهم اللجنة، فهم: - د. ماثيو ليفيت، وهو مدير برنامج شتاين المختص بمكافحة الإرهاب والاستخبارات، في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. عمل ليفيت بين العامين 2005 و2007 كنائب مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون الاستخبارات، وتولى قسم الإرهاب والاستخبارات المالية في الوزارة. لديه كتابين عن تمويل حزب الله، وهو من أبرز الداعمين لإسرائيل، وهو قد تخرج من مدرسة يهودية أرثوذوكسية، وكذلك من جامعة يشيفا اليهودية في نيويورك.

- د. دايفيد آشر، وهو عضو مجلس مستشاري مركز الجزاءات والتمويل غير المشروع في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات. عمل آشر لأكثر من 15 عاماً في وزارة الخارجية الأميركية، وهو مختصّ بشؤون التمويل غير الشرعي. وتذكر صفحة آشر على موقع مؤسسة الدفاع عن الحريات أنّ أكبر إنجازاته كان قيادة عملية استهداف المصرف اللبناني الكندي في عام 2011، واستهداف مراكز حلاوي ورميتي للصيرفة في بيروت عام 2013.

- ديريك مالتز، وهو المدير التنفيذي لشركة Pen-Link ، المختصة بصناعة معدات اعتراض البيانات والمراقبة والبرمجيات التي تستخدمها معظم وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الأميركية. هو أيضا القائد السابق لقسم العمليات الخاصة في وكالة مكافحة المخدرات (DEA). ويعتبر مالتز أنّ حزب الله هو أحد أكبر كارتيلات المخدرات في العالم.

- د. مارا كارلين، وهي أستاذة محاضرة في جامعة جون هوبكينز الأميركية، والمساعدة الخاصة لنائب الوزير لشؤون السياسة، ومديرة قسم المشرق سابقاً في وزارة الدفاع الأميركية. وتذكر صفحة كارلين على موقع وزارة الدفاع الأميركية أنّها عملت بشكل كبير على صياغة السياسات الأميركية في لبنان وسوريا وفلسطين و«اسرائيل» والأردن. وهي عملت على صياغة «مشروع بناء القوات المسلحة اللبنانية»، وتنسيق العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة ولبنان.

بين التغيير الضروري والترقيع العقيم

موريس نهرا

مع كل يوم جديد، مشكلة جديدة تضاف إلى سابقاتها. وإذا ما كانت مشكلة قانون الانتخاب، من تأجيل إلى آخر، وتطغى على الحياة السياسية في البلاد، فإن مشكلات أخرى عديدة تقلق الناس وتتعلق بصلب حياتهم، منها تلوث الأنهار والمياه والهواء والبحر، وسلبياتها على الغذاء، ومشكلة النفايات والكهرباء ومياه الشفة، وأزمة السير ومسألة النقل العام، إلخ... وكأن هذه المشكلات المقلقة ليست كافية، فيضاف إليها ما يشاهده اللبنانيون على شاشات التلفزة، صبحاً ومساءً، من مشاهد لمآتم شباب وصبايا وأطفال أحياناً، قُتلوا برصاص عشوائي طائش، أو بسلاح متفلت، بيد من يستسهلون اللجوء إلى جريمة قتل لأسباب سخيفة، ولأناس غالباً لا يعرفونهم، وأحياناً ضمن العائلة الواحدة.

وإذا ما كانت هذه الظاهرة المناقضة لقيم مجتمعنا، تعبيراً عن هبوط فاضح في سلّم القيم الأخلاقية والاجتماعية، وتحتاج إلى معالجة جدية، بما في ذلك على الصعد الإعلامية والتربوية، إلا ان أول ما تحتاج اليه، هو الحزم الضروري في مكافحة الجريمة ومعاقبة المرتكبين، ورفع غطاء النافذين الذين تؤدي حمايتهم لهؤلاء، إلى استسهال القتل والإجرام. ويدلُّ تكاثر المشكلات التي تطال مختلف جوانب حياة المجتمع على أن هذا التفلت والانحدار والسير على شفير الهاوية، يتعلق بالأساس بدور الدولة وهيبتها، وبمدى احترام وتطبيق القانون الناظم لحياة وحقوق الجميع.. وما دامت الدولة وسلطتها موزعة حصصاً ومزارع لزعامات الطوائف، ومحسوبياتهم، ولانتشار الفساد والمصلحة الخاصة، ومخالفة القوانين، لن تستطيع ردع مخالفات الآخرين، والاستحواذ على ثقة المواطن.

لقد تعب اللبنانيون الذين يشعرون بتزايد الصعوبات المعيشية، والممارسات المتعثرة للدولة، وعجز السلطة. فالأطراف السلطوية المتماهية مع طوائفها ومذاهبها، لا تكترث بقلق الناس إزاء قضاياهم الاجتماعية، ولا حتى بتثبيت السلم الأهلي، الذي لم يجرِ بناؤه حتى الآن، رغم توقف الحرب الساخنة عام 1990. فالانقسامات والصراعات الطائفية والمذهبية، لا تزال كما كانت قبل وأثناء الحرب الأهلية. ومع أن ما يجري في محيط لبنان العربي من نزاعات وحروب مدمّرة، وتدخلات إقليمية ودولية، تنفيذاً لمخطط اميركي صهيوني خطير، يستغل الخلل الداخلي، والسياسة القمعية والاجتماعية السلبية للأنظمة، لتحويل البلدان العربية إلى دويلات دينية ومذهبية واتنية، ولديمومة سيطرتها عليها ونهب ثرواتها، وضرب القوى التي تقاوم أو تعارض هذا المخطط، وبرغم خطورة ذلك على لبنان أيضاً، الذي لا ينفصل عن محيطه العربي، فإن انهماك الأطراف السلطوية أو معظمها، وانشدادها لطائفية قانون الانتخاب وحصصها وأحجامها، يشبه انهماك القطط الشديد، عندما تنجذب لأكل السمك، فلا تشعر عند ذلك حتى بالخطر عليها.

ألا يرون أن التنظيمات الإرهابية، التي تتقلص رقعة سيطرتها في سوريا، تفتش عن استغلال أي منفذ أو مناخ لتدخل إلى لبنان ومناطقه؟. ألم يكن كشف وإحباط عملية إرهابية تبغي تفجير مطعم في الضاحية الجنوبية، أثناء إفطار رمضاني، وآخر في مرفق عام، لعله المطار، قبل تنفيذها، مؤشراً لخطر الإرهاب وخلاياه النائمة واليقِظة؟ وهل تكفي الضمانات الخارجية الموعودة من الغرب الأميركي، لحماية الاستقرار في لبنان، وهو الداعم لحروب واعتداءات إسرائيل على لبنان؟ ومن يضمن ثبات هذه الضمانات لدول لها خططها وأولويات تحقيق أهدافها في منطقتنا؟. ومع التقدير لجهود الجيش والقوى الأمنية المختصة بملاحقة الشبكات الإرهابية، يبقى الأساس لتجنب هشاشة الوضع الداخلي مرتبط ببناء وحدة داخلية صلبة، تستدعي بالضرورة الانتهاء من الهواجس الطائفية المرَضية واللّهاث وراء تعزيز دور الطائفة والمذهب. ألا يرى البعض ما حل بلبنان وبكل اللبنانيين من جراء المشاريع والسياسات الطائفية؟ أم أن ما يشاهده البصر، لا يدخل إلى البصيرة؟

لقد آن الأوان للاستفادة من دروس التجربة في لبنان، والعمل وفق برنامج وخطة توفر تحصينه، وتخرجه من دوامة الأزمات، وخطر التحديات. وهذا لا يتحقق في طغيان ما يجري من حسابات ضيقة، تنضح بالطائفية، تحت عناوين «التأهيل» و«التفضيل» و«العتبة» (تحديد نسبة ما يناله المرشح من أصوات طائفته كشرط للفوز) فهي من ضمن العراقيل المؤدية إلى تتالي تأجيل الانتخابات، والهروب من قانون يتيح تصحيح التمثيل الشعبي، والإصرار على اساسية الطابع الطائفي للتمثيل.

الحل هو بالتغيير الديمقراطي وبدور الشعب فيه

إن الإحجام عن تحقيق تغيير إلى الأمام وليس إلى الوراء، يُبقي بلدنا معرضاً للأخطار، ويضاعف قلق شعبنا وانعدام ثقته بالطبقة السلطوية وبمستقبل لبنان. وكثيرون باتوا يرون أن الحل إما برحيل اللبنانيين، أو رحيل الطبقة السلطوية. ولا بدّ هنا من تكرار أن الحل هو بالتغيير الديمقراطي وبدور الشعب فيه. ويبدأ بإقرار قانون نسبي لا طائفي وفي دائرة وطنية واحدة، يتيح بناء دولة المواطنة، والوطن الصلب. وما عدا ذلك، لا يخرج عن الترقيع الموقت، وتشويه النسبية وإبقاء الوضع العام أسير الانقسامات الطائفية وأخطارها.

بين الجد واللعب

ماهر أبي نادر

قانون غير نهائي للانتخابات يهدف إلى تمديد تقني لتخدير الناس

منذ فترة تغيب عن هذه الصفحة روح النكتة، ما يفقدها الجزء الثاني من عنوانها (اللعب) ولكن من أين نأتي بهذه الروح في بلد يعيش كل يوم مصيبة دامية؟ في السياسة، قوى السلطة وصلت إلى اللحظات الأخيرة من المهل الدستورية لإعداد قانون انتخابات وإلاّ فالعودة إلى القانون الساري المسمى قانون الستين أو الفراغ، وفي الشؤون الحياتية الفساد ينخر عظام مؤسسات الدولة كلها، ولم يعد أحد يتذكر سلسلة الرتب والرواتب القابعة في أروقة الساسة منذ قرابة ست سنوات، وجبال النفايات تتنامى كالفطر، والسلاح المتفلت من عقاله يحصد الأبرياء بلا حسيب ولا رقيب، وأقصى أحلام أولادنا بعد التخرج من الجامعات هي البحث عن حلم العمل في بلد ما.

في قانون الانتخابات، بات من شبه المؤكد أن ملهاة النقاش بهذا القانون ستنتهي بإقرار قانون جديد على عجل، ولن يكون هذا القانون خاتمة المطاف فقد ابتكرت عبقرية أرباب النظام مهلة دستورية جديدة إسمها بدعة التمديد التقني لعمر المجلس النيابي الحالي وقد تكون هذه المهلة قرابة السنة. أي أنه خلال هذه السنة يمكن لقوى السلطة أن تعيد النظر بالقانون الجديد وتعدله بعد أن تكون قد خدرت البلاد والعباد بمهلة «تقنية» لمدة عام.

أما باقي القضايا العالقة، فساد الإدارة وسلسلة الرواتب والنفايات والأمن المتفلت والهجرة المستنزفة لقدرات البلاد الفكرية، فستبقى عالقة ليس لأن قوى السلطة عاجزة عن حلها بل لأن حل أي من هذه المشاكل يتطلب قيام دولة القانون والمؤسسات التي لا تناسب أي من هذه القوى.

هزيمة القوى الظلامية في المنطقة العربية تفجر احلاف صانعيها

الهزيمة يتيمة والنصر له ألف أم وأب، مقولة تنطبق بوضوح اليوم على ما تشهده المنطقة العربية من تفكك أحلاف قامت في السنوات الست الأخيرة بأوسع حملة تدمير ممنهج لأسس الدولة في العالم العربي تحت ستار دعمها لما يسمى الربيع العربي ضد أنظمة الطغيان، من العراق إلى مصر وسوريا وليبيا واليمن، دعم، كانت ركيزته الأساسية قوى ظلامية فاشية شبيهة بتلك التي حكمت أوروبا في القرون الوسطى تحت اسم الدين. وإذ تلفظ القوى الظلامية اليوم أنفاسها الأخيرة في منطقتنا انفجرت الأحلاف.

فالحصار الذي فرضته السعودية وحلفاؤها على جارتها الصغرى وحليفتها حتى الأمس القريب قطر في تدمير سوريا والعراق وليبيا بصورة اساسية، ردت عليه تركيا بتشريع نشر قوات عسكرية لها في الدوحة، وردت عليه إيران، عدو تحالف السعودية وتركيا وقطر، بفتح مطاراتها وموانئها لتوريد الأغذية لقطر، وبطبيعة الحال فقد فتحت دولتا الصراع، السعودية وقطر أرشيف معلوماتهم لفضح بعضهما البعض بدعم الإرهاب، وكلتاهما تقول الحقيقة.

وفي خضم هذا الانفراط لحلف دعم الإرهاب يفرك رئيس دولة الإرهاب العالمي دونالد ترامب كفيه ببعضهما البعض وينظر إلى قطر بـ «ريق مشطوط» كيف سينهب خيراتها الغازية والنفطية بعد أن نهب 380 مليار دولار من السعودية في الشهر الفائت، الأزمة ستطول من دون أن تنفجر وذلك حتى تضع قطر ملياراتها بتصرف ترامب بلا شروط.

عودة التألق لقوى اليسار في أوروبا على أنقاض يمين ويسار تقليديين

لم تأت الانتخابات التشريعية في فرنسا وبريطانيا بما يخالف التوقعات، فقد فاز في الدورة الأولى للانتخابات حزب الجمهورية إلى الأمام بزعامة الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون بأغلبية لا تخوله تشكيل حكومة بلا تحالف مع قوى أخرى كما فاز حزب رئيسة وزراء بريطانيا المحافظ تيريزا ماي أيضاً بأغلبية تفرض عليها التحالف مع قوى أخرى لتكشيل حكومة.

في الحالة الفرنسية، كانت نسبة الإقتراع هي الأسوأ منذ قرابة ستين عاماً، إذ لم تصل إلى الخمسين في المئة، وفاز حزب ماكرون بنسبة 32 و32 من الأصوات فقط فيما حصل حزب الجبهة الوطنية اليميني الفاشي بنسبة 13 في المئة وحزب فرنسا الأبية اليساري بزعامة جان لوك ميلانشون بنسبة 12 في المئة. أما في بريطانيا، فقد تراجعت حصة المحافظين في البرلمان 12 نائباً لتزيد حصة حزب العمال 30 نائباً.

القاسم المشترك في البلدين هو بروز شخصيتين في قيادة القوى اليسارية، ميلانشون في فرنسا وجيريمي كوربن في بريطانيا، وكلاهما معروف بتشدده الماركسي وبمستشارين ماركسيين يهندسون سياسته. وفي الحالتين فشلت قوى اليمين واليسار التقليديين في تحقيق أي نتائج تذكر وأظهرت قوى اليسار الماركسي أنها عادت لتشكل رقماً صعباً في معادلة صنع القرار في أوروبا بانتظار الانتخابات البرلمانية الألمانية في أيلول المقبل. فاليمين ليس قدراً لا يرد ومصالح الفقراء لم تعد مستباحة.

لتعليقاتكم على البريد الالكتروني: maherabinader@gmail.com

40 % من البريطانيين انحازوا إلى برنامج يساري راديكالي

عمر الديب

خرج حزب العمال من كنف السياسات النيوليبرالية التي طغت عليه خلال العقود الماضية، وتحديداً مع صعود نجم «طوني بلير» وإحكامه السيطرة على كافة مرافق الحزب. إلّا أنّ وصول «جيريمي كوربين» صاحب البرنامج الاشتراكي والذي صنّفه الإعلام بأنه «ماركسي»، إلى قيادة الحزب عام 2015 أحدث انعطافة جدّيّة في مسار حزب العمال حيث تبنّى برنامجاً يسارياً راديكالياً خاض على أساسه الانتخابات البرلمانية الأخيرة في حزيران الجاري وحاز الحزب وفق هذا البرنامج ثقة 40 % من المقترعين مما أفقد حزب المحافظين الغالبية المطلقة في البرلمان البريطاني.

خريطة البرلمان البريطاني إثر هذه الانتخابات أفرزت «برلماناً معلّقاً» دون أن يتمكّن أي حزب من كسب نصف المقاعد البالغة 650 مقعداً بمفرده حيث نال المحافظون 318 مقعداً بتراجع 13 مقعد عن البرلمان السابق، فيما نال حزب العمال 261 مقعداً متقدّماً ب 30 مقعد. أما الأحزاب الأخرى في المجلس فهي بمعظمها معارضة للمحافظين وتنادي بخروجهم من السلطة مثل الحزب الوطني الأسكتلندي وحزب الخضر والحزب الليبرالي الديمقراطي وغيرهم. عليه، لم تجد «تيريزا ماي» رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة المحافظين سوى حزباً شوفينياً مذهبياً (بروتستانتيّ) من إيرلندا الشمالية لديه عشر مقاعد في البرلمان لتتحالف معه في تشكيل الحكومة حتى لا تخرج نهائيّاً من الحكم. وعلى الرغم من ذلك، سوف يشكّل لها هذا الحزب أزمةً داخليّة لناحية معارضته الخروج السريع من الاتحاد الأوروبي ومطالبه المبالغ فيها لتمويل منطقته وصورته السيّئة في أذهان الناس ممّا سيزيد من خسارة «ماي» للثقة ويعرّض حكومتها لهزّات متوقّعة وربما إلى انتخابات مبكّرة تقلب الموازين.

مسيرة كوربين لم تكن سهلةً على الإطلاق وصولاً للانتخابات. اليمين أشهر كل أسلحته، حيث انبرت وسائل الإعلام التابعة لليمين ومنها وسائل إعلام الملياردير «روبرت موردوخ» لتشويه صورة كوربين تارةً عبر استحضار صور قديمة لاجتماعات مع «الجيش الجمهوري الإيرلندي» إبّان الحرب الأهلية في إيرلندا واتّهامه بأنه كان داعماً للمسلحين المنشقّين ضد الجيش البريطاني، وطوراً بتوجيه تهم «معاداة السامية» بسبب مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني حيث عارض كل الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وطالب حكومة بلاده بالانحياز إليه خلال العدوان الأخير على غزّة. كذلك، حاولوا التصويب عليه بأنّه سيكون كارثة في السياسة الأمنيّة لأنّه معارض للحروب بشكل عام حيث صوت ضد التدخل في العراق وليبيا وكل الحروب التي شاركت فيها بريطانيا خلال عضويته في البرلمان على مدى الثلاثين سنة الماضية، وهو الذي قاد تظاهرات شعبيّة ضد هذه الحروب واشتهر بخطاباته المنددّة، وبأنّه صوّت ضد وجهة حزب العمّال الرسميّة 600 مرة خاصة بما يتعلق بالحرب والقضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعرف أنّه متمرّد. كما حاولوا وصف برنامجه بالشيوعي والماركسي والذي سيخرّب النموذج الاقتصادي البريطاني مع ما يعنيه من انهيار الاقتصاد والجنيه تحت وطأة الضرائب التي سيفرضها على الدخل المرتفع. وفي هذا السياق قالت رئيسة الحكومة «ماي» أن برنامج «كوربين» سيعيد بريطانيا إلى السبعينيات، وأنه برنامج غير عصريّ ومتخلّف ويعيد سطوة الحركة النقابيّة على السياسة البريطانية كما كان واقع الحال قبل أن تدمّر «تاتشر» تلك النقابات في الثمانينيات. أمّا من جهة «اليسار» (المزيّف النيوليبرالي) داخل حزب العمال، فالأمور كانت ملأى بالتآمر والكيدية ومحاولات الانقلاب. جناح طوني بلير والتيار السياسي الوسطي الذي تنازل عن كل مفاهيم الصراع الطبقي وحقوق العمال وضع كلّ ثقله لإزاحة «كوربين». غير أنّ ما أنقذه هو حجم التأييد الشبابي والعمّالي له داخل الحزب، إذ انتسب إلى الحزب الذي كان يبلغ تعداده 300 ألف قبل كوربين، 150 ألف عضو جديد بين عام 2015 و2016 وهؤلاء أتوا دعماً لبرنامجه الجذري. ومع ولوج هذه الأعداد إلى داخل التنظيم أصبح لكوربين قاعدة عماليّة وشبابيّة ضخمة مؤيدة له تمكّنت من حمايته من الانقلاب الداخلي. في العام الماضي، تآمر نواب الحزب الذين يميلون بمعظمهم إلى التيار الليبرالي على زعيم الحزب ووقعوا عريضة واسعة لإقالته، فما كان منه إلّا أن لجأ إلى انتخابات داخلية مبكّرة نال فيها ثلثي الأصوات ليكرّس نفسه زعيماً قويّاً دون منازع بفضل الحركة النقابية والعمالية داخل الحزب وبفضل المنتسبين الشباب الجدد. وإثر هذه الانتصار تفرّغ «كوربين» لصياغة برنامج الحزب الانتخابي على أسس طبقيّة واضحة تمهيداً للانتخابات النيابية. أما الجناح الأقلويّ فكان يراهن أن الحزب سيخسر بشكل قاسٍ في الانتخابات المبكّرة مما سيفرض على كوربين الاستقالة، وسيتيح عودتهم من جديد إلى دفّة القيادة. هكذا كانت الرهانات: كوربين يستند إلى قاعدة عمالية وشبابية أما تيّار بلير فيراهن على انتكاسة انتخابيّة للحزب للعودة إلى قيادته أو لشق مجموعة كبيرة منه باتجاه حزب وسطي جديد على طريقة «ماكرون» في فرنسا. حقق الحزب نتيجة ممتازة فسقطت الرهانات، وتزعزت حكومة المحافظين وانتهى تيار بلير داخل حزب العمّال، وانتسب إلى الحزب 150 ألف عضو جديد خلال 3 أيام بعد الانتخابات ليصبح أكبر حزب سياسي أوروبي، ولتبدأ مرحلة جديدة في الحياة السياسية البريطانيّة.

«جيريمي كوربين» تحوّل إلى ظاهرة في السياسة البريطانيّة خلال السنتين الأخيرتين والتي أثبتت أن المزاج الشعبي العام جاهز لإعطاء ثقته إلى برنامج اليسار الجدّي والراديكاليّ رغم كل التشويش والضغط الإعلاميّ، ورغم تضافر جميع العوامل المعاكسة. كان أبرز ما قام به هو صياغة «مانيفستو العمّال» الذي قدّمه كبرنامج انتخابي جذريّ تبنّى فيه مواقف اجتماعية

وسياسيّة لم يجرؤ عليها حزب العمال البريطاني منذ تأسيسه، إذ طرح **البرنامج العناوين الأساسيّة التالية:**

- وقف كلّ برامج التقشّف، وإعادة الاعتبار للإنفاق العام، وتفعيل القطاع العام وتوظيف ما يحتاج إليه سواء في الإدارة العامة أو في الشرطة.

- تأميم قطاع النقل، وتحديداً المترو والقطارات لتخفيض كلفتها وتنظيمها بحيث تصبح متاحة وسهلة ورخيصة لكل المواطنين.

- تمويل التغطية الصحية العامة من ميزانية الدولة وتوظيف المزيد من الأطباء فيها، ووقف الرسوم المستترة التي تفرضها المستشفيات مثل رسوم وقوف السيّارات داخل مرائبها حتى للحالات الطارئة.

- مجانيّة التعليم أسوةً ببقية الدول الأوروبية بعد أن رفعها بلير والمحافظين إلى مستويات ليست في متناول فئات واسعة من الشعب، وهذا مطلب شعبيّ جداً بين فئة الشباب الجامعي.

- رفض الحروب الخارجيّة وسحب القوات البريطانيّة من كافة ساحات القتال الموجودة فيها حالياً.

- اقترح التوسّع في بناء مساكن شعبيّة جديدة لخفض كلف السكن.

- مكافحة العنصريّة ضد الأجانب والمسلمين والملوّنين، والإبقاء على مستويات مرتفعة من الهجرة لرفد المجتمع بحاجاته البشريّة دون تمييز عنصري.

- العمل على خروج هادئ ومنظّم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي والحفاظ على علاقات سياسيّة وتجاريّة قويّة مع

دوله.

- رفع الضرائب على الشريحة التي يزيد مدخولها عن 100 ألف دولار سنوياً لتمويل السياسات الاجتماعية والتنمويّة.

هذا البرنامج الذي وصفه الخصوم بأنه اشتراكي، أتاح لكوربين نيل ثقّة 40% من المقترعين رغم كل ما تعرّض له من تشويش إعلامي، حيث أن معظم الإعلام مملوك للأقطاب الرأسماليين الكبار الذين يتخوفون منه. وخلال الحملة الانتخابية، اعتمد على مقاربة قائمة على التواصل الشعبي المباشر حيث تنوّعت طرائق الحملة بين المهرجانات الشعبيّة في الأحياء والقرى، وسياسة دق الأبواب لتوزيع برنامج الحزب وصولاً إلى استثمار وسائل التواصل الاجتماعي للنفاذ منها إلى الناس حيث وصل عدد متابعيه إلى حوالي 4 ملايين على هذه المنصّات. تلك السياسات والمقاربات ذات الطبيعة الجذريّة والشعبويّة في آن أمنت نجاحاً منقطع النظير تخطّى توقعات أكثر المتفائلين، وكرّس «كوربين» ليس كزعيم عمّالي قويّ فحسب، بل كبديل محتمل لقيادة البلاد في أي لحظة من الآن حتى الانتخابات النيابيّة المقبلة.

إن هذه الظواهر اليساريّة التي تتقارب في طروحاتها مع الأحزاب الشيوعية في دول الغرب، من ميلانشون إلى برني ساندرز وصولاً إلى كوربين تثبت أن هذه الشعوب لا زالت ترى في اليسار الحقيقي ممثلاً فعليّاً لها، وأنّ ظروف التغيير سانحة إن أحسنت الأحزاب مقاربتها والتقطت النبض الشعبي وقدّمت له برنامجاً سياسيّاً ملائماً. ولعلّ يساريّة «كوربين» في هذا المجال يمكن اختصارها بما قاله لنا أمين عام الحزب الشيوعي البريطاني قبل أشهر في اجتماع ثنائي مع الحزب الشيوعي اللبناني بأنّ «كوربين» هو أكثر زعيم يساري لحزب العمال في تاريخ الحزب، وبأنه كان أحد الكتّاب الدوريّين في جريدة الحزب الشيوعي لسنوات طويلة، وأن الحزب، بإمكانيّاته المتواضعة، قرر دعمه في الانتخابات البرلمانيّة.

إنّ أهميّة هذه المعركة تكمن في أن تتحوّل الكتلة الناخبة إلى كتلة شعبيّة مسيّسة وازنة تعي مصالحها في الصراع الطبقي الحاد في مجتمعاتها، وتناهض الحروب الخارجيّة والاعتداءات على الدول الأخرى التي تقوم بها حكوماتها.

الحسيمة..
تدق المسمار الأخير في نعش النظام المخزني[1]

إيهاب القسطاوى*

إن ما يحدث في الحسيمة اليوم، يجرد النظام المغربي وجميع أركانه، والمكونات التي تؤيده، من صدقية الانتماء الوطني، التي ترقى بهم إلى مستوى الإجرام، وتسعى بهم حثيثاً إلى محكمة جرائم الحرب، التي لا بدّ أن تنعقد ذات يوم لمحاكمتهم، ولن يكون ذلك خاصاً بالنظام المغربي القمعي، بل ستشاركه قيادات الكيان الإجرامي «الإخوان المسلمون»، المتمثلة في حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة و التنمية المسؤولية عن هذه الجرائم، لأن دور الحركة تجاوز المساندة والتحريض، وبات له الدور الأكبر في هذه الجرائم القمعية، فقد أطلقت الحركة دعوها لأعضائها ومتعاطفيها إلى عدم المشاركة في أي وقفات احتجاجية أو تضامنية مع حراك الريف، ذلك الحراك الذى استمد قوته من عدالة مطالبه، و من صمود أبنائه، وهو ما يعود بنا إلى الوراء، إلى ما فعلوه في ثورة 25 يناير 2011، بمصر، حيث كان تنظيم «جماعة الإخوان المسلمين» مرتبك بشأن النزول في التظاهرات، بل إنها طالب شبابه بعدم النزول، حتى يقرر التنظيم موقفة، ولكن في 28 يناير وهو اليوم الذى أطلق عليه إعلامياً «جمعة الغضب» فقد رأى التنظيم حينذاك أن هناك ضرورة لمشاركته ونزل بعناصره، وهو ما ظهر جلياً بركوب الإخوان الثورة في نهايتها، وها هم يجسدوا المشهد من جديد وبنفس الخسة والمتاجرة بالدماء في حراك الريف، إن النظام المغربي نظام قائم تاريخياً على سلسلة من الجرائم ضد غالبية الشعب المغربي، فقد كرس عبر تاريخه القمع الأكثر قسوة ودموية كأداة في يد الإمبريالية العالمية بزعامة إمبراطورية الشر «أميركا»، فحافظت عليه ومنعت سقوط عرشة الهش المشيد على أنقاض الشعب المغربي، مقابلاً لخيانته بعد أن تعدى التنسيق المغربي الصهيوني حدود التعاون التقليدي إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي، فلم يترك هذا النظام القمعي أي شكل نتوقعه أو يفوق التوقع من أشكال الإرهاب إلاّ وابتدعه واستخدمه بحق المواطنين الأبرياء، ليعاني الشعب المغربي من العبودية والإستبداد والنهب المنظم والظلم، وفي ظل محاصرته بالحراك الشعبي الذى يجتاح كل رقعة من أرض المغرب حالياً، يسعى جاهداً بواسطة أجهزته الأمنية أن يسخر عملاءه ومنهم «وجهاء القوم»، وأحزابه الكرتونية التي لا تعبر عن نبض الجماهير المتوهج وعصاباته المسلحة، في عملياته الدموية التي تهدف إلى نسف كل الشروط التي تجعل من المغاربة شعباً موحداً، فها هو النظام القمعي يبدع من جديد في قمع التظاهرات، والإحتجاجات الشعبية، فبعد عام من الانتفاضة الشعبية الواسعة النطاق التي أطلقتها الجماهير المغربية، العام المنصرم جراء الجريمة البشعة التي اقترفتها الأجهزة الأمنية ضد المواطن البسيط محسن فكري، ذلك الشاب المكافح بائع السمك بعد طحنه مع بضاعته الصغيرة في شاحنة النفايات، و التي لم يشهد لها المغرب مثيلاً، والتي كانت تطالب بأبسط الحقوق وهو حق الحياة كبشر.

نعم لم تطالب هذه التظاهرات بأكثر من ذلك، فكان القمع هو الحل بالنسبة للنظام المغربي، بشتى الوسائل المتاحة بدءاً من الأسلاك الشائكة مروراً بخراطيم المياه والهراوات ووصولاً إلى القنابل المسيلة للدموع، وسط نهب منظم لقوت الشعب وصفقات بالمليارات، ليتصدر الديكتاتور المخزني خامس أغنى أغنياء العالم، إذ يمتلك الأرض ومن عليها مثل إقطاعيي القرون الوسطى، وبحسب تصنيف مجلة «فوربس» المتخصصة في الاقتصاد: إذ تصل ثروته إلى 5.7 مليار وإلى جانبه يتواجد 8 رجال أعمال آخرين مغاربة

يصنفون من أغنى أغنياء، ولا من يحاسب ولا محكمة تواجه أو تجرؤ على طلب رفع حصانة أحدهم، قد كشفت الأحداث الدامية خلال الأيام الماضية، حجم المأساة التي يعيشها الشعب المغربي من قمع عنيف و حملات أمنية و مداهمات للمنازل اعتقالات عشوائية من الشوارع، لا تثبت هذه الهجمة الإجرامية التي يشنها نظام الديكتاتور المخزني قوة هذا النظام أو تماسكه، بل رعبه الشديد من عودة الروح إلى الشارع وإمكانية اتخاذ خطوات أكثر جدية في الطريق الطويل لاستعادة المغرب المنهوب، وعلى الرغم من تحديات القمع الوحشي، وبقدر ما تمثله عودة الروح على خلفية الحراك الثوري جراء الجريمة الشنيعة التي اقترفتها الأجهزة الأمنية ضد الشهيد محسن فكري وما تلاها من فعاليات احتجاجية واسعة من حلم في إمكانية التغيير، يظل الشعب المغربي، مدافعاً عن الحرية والعدالة الاجتماعية، حاملا أعباء قضيته، مستعداً للمخاطر والتضحية، في إقليم أصبح مسرحاً للصراع الدولي، بينما تغرق شعوبه في دوامات الصراع الأهلي والطائفي وتعاني من سيطرة وبطش العصابات والانظمة الاستبدادية والرجعية، مما يحرم انتفاضاته من دعم من هذه الشعوب، ولهذا يخوض نضاله وحيداً في مواجهة نظام قمعي وزمرة فاشية حاكمة، في ظرف إقليمي صعب، ولهذا فهو بأمس حاجه لرسائل التضامن وفعاليات الدعم الذي كما يحتاجها نحتاجها نحن هنا، فالدفاع عن حقوق الشعب المغربي لا يمكن فصله عن مسار الدفاع عن كل شعوب المنطقة ومسار خلاصها من معاناتها وكل المصائر المريرة ، بعدما وصل الديكتاتور المخزني إلى درجة غير مسبوقة من الإجرام في حق الشعب المغربي، هذا النظام القائم على نهب ثروات الشعب المغربي لتمويل بقائه وفساده وحكمه الديكتاتوري.

إن تصاعد وتيرة الاعتقالات السياسية، التي كان آخرها اعتقال المناضل ناصر الزفزافي، ذلك الشاب الأسمر الذي قاد الاحتجاجات على أثر جريمة طحن مواطن مغربي مع سَمَكِهِ في طاحنة قمامة، واليوم هو يقبع في غياهب سجون الديكتاتور المخزني بسبب مقاطعته لخطيب الجمعة في مدينة الحسيمة، بعد أن قام الخطيب بتوجيه اتهامات للمحتجين بإثارة الفتنة التي ستقود المغرب لما آلت إليه الأمور في العراق وسوريا. إنما نابعة من عمق الأزمة التي يعيشها هذا النظام الفاشي، وكما قال العظيم مهدى عامل: «عنف البرجوازية يشتد، باقتراب نهايتها، أي اقتراب نهاية وجودها في موقع السيطرة الطبقية، فالبهيمة كلما شعرت بدنو أجلها، ازدادت عنفاً على عنف هو علامة احتضارها الأخير».. وإن لم تحرك هذه الجرائم البشعة ضمير العالم، لإسقاط هذا النظام الفاشي، فإن إصرار الشعب المغربي الحر، كفيل برسم هذه النهاية.

(1) المخزني: لفظ مغربي تطلقه الأوساط الثورية على النظام المغربي.

*** كاتب وباحث سياسي من مصر**

التصعيد الخطير في المشروع الأميركي والمواجهة المطلوبة

د. خليل سليم

يشهد المسرح السياسي في المنطقة، تحولات دراماتيكية، تتسم بتصعيد خطير للإدارة الأميركية واندفاعة جديدة لمشروعها «الشرق أوسط الكبير». يتمظهر بالتصريحات والمواقف، ورسائل بالنار في العراق وسوريا، إلى جانب التفجيرات المتنقلة، وأعمال إرهابية للخلايا النائمة، التي زرعتها وكالة الاستخبارات الأميركية في كل بلدان العالم ودون استثناء. من أجل إذعان اكثرية حكومات العالم، وإقرارهم بحاجتهم إلى الحماية الأميركية لهم. وعليهم دفع ثمن ذلك للخزينة الأميركية.

الإرهاصات الأولى لاندفاعة المشروع، هو ما عاد به ترامب من الرياض، وتفجير سفارتي فرنسا وألمانيا المشبوه في كابول وبآلاف الأطنان، في وضح النهار؟! وتفجيرات لندن ومانيلا وملبورن وشيراز وطهران الأخيرة؟!.

لخص ترامب مطالبه بجملة واحدة، بأن «الجميع عليهم أن يدفعوا»، مردداً بتعجرف مثير للاشمئزاز «أميركا سيدة العالم»، ملوحاً ومهدداً بالقدرات العسكرية التي تملكها بلاده». فظهر بذلك، على أنه المثال والصورة الحقيقية للرأسمالي المتوحش، والمتفلت من كل الضوابط والأعراف والقوانين الدولية.

الإدارة الأميركية ولتحقيق أهدافها بدأت بالتوسع في تنوع أساليبها واتساع دائرة أعمالها، وتجند شخصيات في دوائرها، معروفين بتاريخهم الاستخباراتي الدموي في أميركا اللاتينية والعالم العربي كالمدعو مايكل داندريا، «أمير الظلام» أو «آية الله مايك»! الذي ما أن أعلن عن تعيينه، من قبل السي.أي.أي كمسؤول عن الملف الإيراني، حتى دوى انفجار كبير في مدينة شيراز الإيرانية، وتبعه في طهران. وهو من كان وراء اغتيال أسامة بن لادن وعماد مغنية القيادي في المقاومة الإسلامية.

هذه الهجمة والاندفاعة الراهنة للإدارة الأميركية، ذهبت وفي كل الاتجاهات لتشكل مشروعاً هجومياً متكاملاً بعدته وعديده.

على الصعيد الروسي – الإيراني

قطع الطريق على التواجد الروسي، ومصالحه الاقتصادية والعسكرية، وعرقلة أي حل سياسي في سوريا، قبل معرفة حجم الحصة الأميركية من الحل، خاصة ما يتعلق بالثروات النفطية على امتداد الساحل السوري، وإعادة البناء وحصة الشركات الأميركية منها، تقسيم سوريا على أساس مذهبي وعرقي، والإلتزام بأمن الكيان الصهيوني

محاصرة إيران، وتقليص نفوذها في العراق وسوريا. مع استهداف للداخل الإيراني وزعزعة الاستقرار والأمن فيه، وقطع تواصلها مع محور المقاومة.

الإقرار بقيادة السعودية لقاطرة المشروع، والمخالف سيعاقب بقسوة، ولو كان بالأمس القريب، حليفاً، كدولة قطر على سبيل المثال.

على الصعيد الفلسطيني

القدس عاصمة ما يسمى دولة «إسرائيل» بحسب المشروع. وتأجيل نقل السفارة الأميركية إلى القدس هو لفترة، اي إلى ما بعد التطبيع الكامل، للعلاقات بين الكيان الصهيوني ودول عربية أخرى، وخاصة دول الخليج بالكامل. والتي وضعت على نار حامية!

وكذلك يتواصل بناء المستوطنات الحالية، وعملية تهويد القدس، مع لجم آني لبناء مستوطنات جديدة، ولكن تستكمل عملية مصادرة الأراضي، وعندما تسنح الفرصة تنطلق من جديد عملية البناء!

أما التسوية النهائية للقضية الفلسطينية. فمن وجهة نظر الإدارة الأميركية الجديدة. تسير في خطين:

-الأول: مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية، وبرعاية أميركية وحيدة، وليس مؤتمراً دولياً، وهذا ما تريد اسرائيل!

-الثاني: تطبيع العلاقات العربية مع اسرائيل، وانهاء حالة العداء. وتوقيع معاهدات سلام، وقد طرحت هذه الخطة من المشروع، مع ملك الأردن والسيسي وولي ولي العهد السعودي ومحمود عباس أثناء لقاء ترامب بهم في واشنطن. يذكرنا ذلك بمؤتمر مدريد!

على الصعيد السوري

يعطي المشروع لإسرائيل حق تطبيق قوانينها على المستوطنات اليهودية في الجولان؟!.

هذا يعتبر تمهيداً للاعتراف بضم الجولان للكيان الصهيوني الغاصب، بعد أن تسمح الظروف الإقليمية والدولية بذلك.

ذروة التوحش الإمبريالي الأميركي، جاء في إعلان ترامب عن خروج أميركا من اتفاقية المناخ. وقوله: «بأن الأرض لا تهمه، أي (تدمير البيئة وتلوث المحيطات)، بل يهمه إبقاء المعامل مع انبعاثها الحراري، ورغم أثرها الكارثي على البيئة والإنسان. لأنها بحسب رأيه، تقدم فرصاً لعمل الاميركيين!

يعرف ترامب، وهو رجل أعمال واقتصادي، كما نعرف أيضاً، أن المصانع، تقدم له التراكم في راس المال، وتكديس الثروات، والقيمة المضافة، وغير المدفوعة الأجر للعامل، التي تذهب إلى جيوب الرأسماليين. صدق كارل ماركس عندما قال «الرأسمالي ليس له وطن»

المواجهة الآنية المطلوبة

- عقد مؤتمر استثنائي للقاء اليساري العربي والعالمي. لتقييم المرحلة وخطورتها.

وضع خطط وسبل المواجهة، حيث أن تشكيل جبهة عربية مقاومة شاملة بات أكثر من ضرورة.

تتطلب الحالة الفلسطينية، على وجه الخصوص. إطلاقاً لحراك سياسي، يعلن:

- الإفلاس السياسي للقيادة الرسمية.
-العودة عن اتفاق أوسلو، الذي غطى الاستيطان وعزز الإنقسام.
-التخلص من الهيمنة، والرعاية الأميركية المنفردة للحل.
- وإحياء البرنامج الوطني الفلسطيني.

ترامب بين الفكر الصهيوني المتجدد والصفقات

محمد عبدو

تسارعت الأحداث السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وخطفت الأضواء من الساحة الخليجية والأزمة المفتعلة بين قطر وبعض دول الخليج والتي ساهمت في تأججها تصريحات ومواقف «ترامب» وبعض المسؤولين السعوديين، فقد برز على السطح وفجأة هجوم إرهابي لداعش، ولأول مرة على إيران مستهدفاً عملها الأمني والاستراتيجي، ثم تلا هذا الهجوم، هجوم من نوع آخر قامت به طائرات أميركية على أحد مواقع الجيش السوري.

كل هذه الأحداث، رغم خطورتها بعد الزيارة التي قام بها ترامب إلى دول الخليج والسعودية، هذه الزيارة التي جعلت من ترامب شخصية عرضة للتعليقات والانتقادات وأحياناً السخرية من أقرب الناس إليه في البيت الأبيض والبنتاغون، رغم المليارات ورغم أن ترامب هو شخصية معقدة إلاّ أنه محاط بعدد من الهيئات الاستشارية التي تحيط به وترشده في كثير من الأحيان إلى اتخاذ القرارات التي تعبر عن مصالحها هي، وهذه الهيئات مؤلفة من ممثلي احتكارات السلاح أولاً، وممثلي احتكارات الغاز والبترول ثانياً، وممثلي الفكر الصهيوني ثالثاً. وإلى جانب ما تبقى من مزاجية الرجل وتكوينه وهو مثلاً صاحب نظرية عقد الصفقات العقارية الرابحة. والربح المادي هو الشيء الضاغط على معظم تصرفات الرجل صاحب المبدأ الوحيد: «كيف تعقد صفقة رابحة» وأهم مبدأ في هذه الصفقات، هي بالنسبة له: كيف تحصل على أرباح صفقة قبل أن تعقدها؟!

وهو بذلك ينطلق من مقولة تلمودية صهيونية مفادها: «الأرض وما عليها من كنوز وثروات هي ملك لليهود دون سواهم»، بأمر الله حسب زعمهم.

من هنا انغمس خبراء بتحديد الثروات والكنوز، بتحديد مكامن الثروات والكنوز في العالم، وكيفية الحصول عليها، فجاءت زيارة السعودية أولاً تطبيقاً لهذا المبدأ وتمهيداً لابتزاز حكام السعودية بعقد أضخم صفقة أسلحة مع ترامب الذي عاد إلى واشنطن متباهياً أمام الناس في أميركا، ها قد جئتكم بمليارات السلاح الذي بعته للسعودية".

ثم جاء دور احتكارات البترول، فأشار عليه خبراء النفط والغاز أنه أكبر مكامن النفط والغاز في العالم موجودة في المحيط المتجمد الشمالي أولاً، ثم في بحر الصين ثانياً وبعدها في حوض بحر قزوين وأخيراً في البحر المتوسط. فكان قراره بإلغاء اتفاق المناخ الذي عقد مع 195 دولة في العالم إرضاءً لاحتكارات النفط والغاز التي حاولت إغراء السويد بالإنضمام إلى حلف الأطلسي تمهيداً لوضع قدم على «أطراف المحيط المتجمد وخاصة في المنطقة المعروفة باسم Artic، لمواجهة روسيا في المستقبل التي كانت أول دولة تقوم باستثمار الغاز ومكامن النفط في القطب الشمالي.

أما البحار الأخرى، أي بحر الصين والبحر المتوسط فمتروكة للأيام المقبلة بعد انجلاء المواقف في كوريا، وفلسطين ولبنان؛ وبالأخص إن لبنان يملك البلوكات العشر المتاحة للكيان العبري، وهي سبب عرقلة

قانون الانتخاب وليس الخلافات السطحية كما يشاع داخلياً. وأمر حل هذه البلوكات متروك لإسرائيل وهي صاحبة اليد الطولى في قضية الشرق الأوسط كله، حسب ترامب.

والتناغم السياسي والاستراتيجي بين ترامب وحكام إسرائيل الحاليين (نتنياهو) مبني على أسس الإنتماء إلى فكر صهيوني عنصري واحد مهما اختلطت التسميات، وقد عبر عن ذلك ترامب لدى لقاءه الحميم مع نتنياهو على أرض فلسطين، عندما زارها قادماً من الرياض وهمس في إذن نتنياهو قائلاً له: تابع مشاريعك..."

هذا يعني أن ترامب على علم بمشاريع الحكومة الإسرائيلية في فلسطين، وقد عبر الصهاينة مؤخراً عن هذا الموقف عندما أعلنوا في أوائل حزيران الجاري أن الجولان والقدس والضفة هي جزء من أرض «إسرائيل» إلى الأبد..

اما مشاريع نتنياهو الأخرى فهي؛ تحويل المعركة من معركة بين العرب والصهاينة إلى معركة بين العرب أنفسهم أولاً، ومن ثم إلى معركة بين العرب والفرس ثانياً، ومتابعة ملاحقة إيران ومنع برنامجها النووي بأي ثمن، ثم الانقضاض على سوريا والعراق وضرب حزب الله في سوريا و الإجهاز عليه في لبنان، ثم ضرب لبنان كونه المعقل الأخير للمقاومة، بعد تفتيت العالم العربي حسب خطط لويس برنار إلى دويلات متنافسة ومتقاتلة لتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة القادرة على تقاسم ثروات العالم والشرق الأوسط بين حليفها الاستراتيجي ترامب، الذي يهوى الأرباح والصفقات الرخيصة.

وهذه الطموحات لا يمكن أن تكون سهلة إزاء تنامي وعي المقاومة ورغبتها في التصدي لهذه المشاريع الانتحارية الإجرامية، التي تبنت السعودية وبعض الحكام العرب خطط إسرائيل، بأن حماس وحزب الله - هي منظمات إرهابية؟!

نصاب المدينة

الفضل شلق

يكون نصاب المدينة حين يكون المرء نكرة مجهول الهوية، عصياً على السلطة في أن تعرفه وتراقبه، عصياً على المجتمع في أن يضبطه ويقرر سلوكه. ان يكون نكرة وان يحتمل امكانية العصيان، فهو يحمل إمكانية الثورة. إنه احتمال الميدان في المدينة.

كانت ثورة 2011 في المدينة. السلطة مركزها المدينة. والنكرات يتحولون أو يكادون إلى مواطنين مشاركين في الحياة العامة، ويهددون السلطة دائماً. السلطة تخاف المدينة دائماً؛ تسعى لتدميرها. الثورة المضادة بعد 2011 حرب اهلية، لكنها فعلياً وعمليا حرب على المدينة.

في المدينة عصيان الفرد على روح الجماعة، تمرّد على المجتمع. هنا تكون الأخلاق، حيث المرء يسلك حسب ضميره لا حسب مشيئة خارجية، سواء كانت التقاليد المجتمعية، أو الإرادة السماوية، أو ما تفرضه السلطة. لا تعريف للأخلاق من دون الضمير الفردي. الفرد حين يصير فردوياً يصبح مواطناً تتجسد الدولة فيه. تستحيل الدولة الا عندنا تنغرز في وعي المواطنين الأفراد، لا في وعي الجماعات سواء كانت دينية أو إثنية أو قبلية أو غير ذلك. الفرد هو إمكانية الدولة؛ الفرد هو تحقيق الدولة. لا فردية إلا في المدينة.

في المدينة سياسة، هي موقف الفرد من السلطة في تحوّلها إلى دولة. سياسة تحمي الأخلاق لأنها تحمي الفرد. أسرار المدينة هي ما يجعل الفردية ممكنة، والتمرّد ممكناً، والمواطنة ممكنة. أسرار المدينة هي ما يجعل الفضاء العام (الاجتماعي) ممكناً. تنتقل أسرار المهنة إلى باطن المدينة لتشكّل السياسة التي تحوّل الأفراد إلى مواطنين مشاركين في الفضاء العام، في السلطة، في القرار، في السياسة، في الديمقراطية، في الدولة.

في المدينة السياسة تحمي الأخلاق وتصونها وتجعلها ممكنة. لا حماية للأخلاق إلاّ بتوليد الفردية وحمايتها. تعرف السلطة أن أخلاق المدينة هي التي تهدّدها، وتعرف أيضاً أن أخلاق الريف لا تهدّدها بل تدعمها. تأتي الثورة المضادة في غالب الأحيان من الريف. كل قوانين الإنتخابات في كل بلاد العالم منحازة للريف كي يبقى الثقل التمثيلي لصالح المحافظين.

في المدينة، السياسة سر المهنة، حيث الأسرار تجعل المجهول متفوقاً على المعلوم. لا تخاف السلطة من المعلوم كما تخاف من المجهول. سر مهنة السياسة هي الديمقراطية. في الإنتخابات يكثر شراء الأصوات لأن الطبقة السياسية لا تريد المخاطرة وتعريض نفسها لأسرار لا تعرفها ولا تستطيع النفاذ إليها. في سر المهنة هذا تكمن روح المدينة؛ الباطن منها غير الظاهر. الباطن المجهول الذي يبعث على المخاوف لدى السلطة. ترتكز أجهزة المخابرات على التقارير والمعلومات ‹اي على المعلوم، تخاف مما يستعصي عليها، تخاف من مجهولات المدينة فتحاول تدميرها. لذلك تشكل الحرب الأهلية في المشرق العربي حرباً على المدن.

الحضارة العربية عبر التاريخ هي في الأساس حضارة مدينية. المدن تشمل العواصم السياسية وهي النقاط التي يلتقي فيها مجتمع التجار المتحرك. يتواصل الناس من الأطلسي إلى الهندي عبر المدن. الحرب على المدن تهدف إلى إلغاء هذا التواصل. ما ينتج عن ذلك هو تشليع المجتمع وتفتيته. وبالتالي ابتعاد إمكانية إعادة إعماره وعودته إلى سويته المعتادة. فهل تنشأ قوى جديدة من قوى الريف التي تحتل المدينة؟

الحرب على المدينة هي ما يؤدي إلى القضاء على الأقليات. الأقليات من الأديان يعيشون في أوهام أنهم يحبون بعضهم. في المدينة وجود سياسي للأقليات، وجود يجعل استمرارهم ممكناً. تدمير المدينة هو ما يقضي على هذا الإستمرار للأقليات. في المدينة يندمج الناس ومن بينهم الأقليات في المجال العام، يشاركون في المجتمع، يستمر بقاؤهم بوجود المجتمع وتماسكه. المدينة وحدها تحمي الأقليات، تحتضنهم وتجعلهم جزءاً مندمجاً فيها. تستحيل التعددية إلاّ في المدينة.

الناس في المدينة يحملون إمكانية تحقّق الشعب في الفضاء السياسي حيث الميدان قوة لا تقهر. بالطبع يزداد القهر بعد انفضاض الميدان؛ حينها تزدهر الثورة المضادة. يشتد القمع والإكراه والقسر. الشعب إمكانية تحملها المدينة وحدها. هي ليست مجموعة أرياف، مهما كثرت الأحياء. ولا بد أن تنفتح الأحياء على بعضها. لا بدّ أن يندمج مجتمع المدينة ويتماسك، لا بدّ أن يتطور. الخطورة في هذا التطور.

المدينة جملة تدفقات، تدفقات الأفراد في الأمكنة، وتدفقات الأمكنة إلى الأفراد. كلمة مكان أصلها «كان» الزمنية التي أضيفت إليها «الميم» فتحولت من زمانية إلى مكانية. هذا المكان يحضن التدفق، يثير الحركة. التدفق يستر الظاهر. يتحول الظاهر إلى باطن، إلى موطن الأسرار وما يخشاه أهل السلطة. عندما ينفجر مستودع الأسرار تحدث الثورة.

نصاب المدينة ليس مسألة عددية، بل هو نصاب الفرد في المدينة. سره التفكير في عقله الباطن، أي ما لا تكتشفه أجهزة المخابرات ولا أجهزة الإعلام.

سره هو المجهول وإرادة الناس السياسية، أي السياسة التي تخشاها أنظمة الإستبداد وقوى الثورة المضادة التي لم تستطع الانتصار على هذا السر أو السيطرة عليه، فتعطي حينها إشارة الحرب من أجل تدمير المدينة. يكتمل طغيان الريف على المدينة بالثورة المضادة، وصولاً إلى الحرب الأهلية الراهنة. وما لا تستطيع السيطرة عليه دمّره.

الداعشية والقاعدة والتنظيمات المشابهة حركات ريفية انقضّت على المدينة. هي والسلطة في تحالف موضوعي (على الأقل) في عملية تدمير المدينة. في صراعهما قصف وتدمير وقتل وبراميل متفجرة وأسلحة كيماوية. كل ذلك يطال المدينة ويدمرها للخلاص من إمكانية الثورة.

في ميدان المدينة رفع شعار الكرامة والعدالة وسوية العيش. كان هذا شعار 2011 الذي أرعب الطبقة المهيمنة في الوطن العربي، طبقة المنظومة العربية الحاكمة. أقضّ الميدان مضاجعهم، فبادروا إلى تدميره، وإلى شقّ الشوارع وزرع الحواجز الإسمنتية، بما أزال مهمة الميدان الاجتماعية والسياسية.

تكون روح المدينة دائماً كوزموبوليتية. تأتيها الأفكار من القادمين إليها، وتشعّ منها مع المغادرين. حركة لا يمكن ضبطها. حركة بشّرتنا العولمة بها، ثم تراجعت عنها خوفاً من تأثيراتها. تشيد دول العالم الجدران لمنع الهجرات وتدفّق الأفكار، ولمنع تدفق الناس، ومنع الإختلاط. تتدفق الأفكار عبر الفضائيات، لكنها أفكار مضبوطة ومبرمجة ومدفوعة الثمن. الأفكار التي يحملها المهاجرون غريبة وخطرة ولا يمكن ضبطها. لكن المهاجرين ضرورة للعمل رخيص الأجر في البلدان الصناعية المتقدمة. وها هم صاروا خطراً عليها بأفكارهم المستوردة. كل مجتمع تقليدي يكره الأفكار المستوردة. كل نظام استبدادي يكره الأفكار التي لا يخترعها الطاغية. أما أفكار البنى السفلية للمجتمع، وهي ما يشكّل سر المجتمع، فهي ما يشكّل خطراً اجتماعياً وسياسياً. تخون العولمة نفسها لأنها لا تتحمل حركة المجتمعات السفلى.

نصاب المدينة هو روح الفرد، دماغ الفرد الذي لا يمكن النفاذ إليه. الدماغ محميّ ضد الجمجمة بطبقة سائلة تفصل بينهما. لا يمكن اختراق هذا الفاصل. هو السدّ المنيع في وجه الثورة.

*ينشر بالتزامن مع «روسيا الآن»

خمسون عاماً على «النكسة».. ولم نُهزم

أدهم السيد

”أنا أعرف خطأً أحمراً واحداً، أنه ليس من حق أكبر رأس أن يوقع وثيقة استسلام وتنازل لإسرائيل». **ناجي العلي**

خمسون سنة مرت على خسارة حرب، سميت يومها بـ «النكسة»، وبعد خمسين عاماً لم نُهزم، فنحن نتوارث نهج المقاومة جيلاً بعد جيل، ومن يقاوم لا يُهزم، فالمقاومة لا تعترف بالهزيمة، لأنها تولد أصلاً كرد فعل على الهزيمة.

قبل خمسين عاماً كان الصهيوني يراهن على النسيان، يراهن على أن الأجيال القادمة ستنسى فلسطين وتستسلم للأمر الواقع، إلاّ أننا كما لم ننس الأراضي المحتلة في لبنان - وحررناه بدماء شهدائنا، كذلك لن ننسى فلسطين، والأهم أننا لن نعترف بـ «اسرائيل» وسنبقى نناضل حتى زوالها من الوجود وإنهاء كل نتائج الهزائم السابقة بكل مسمياتها، وهذا المسار بدأ منذ تحرير بيروت 1982، يومها أعلن أن شعوبنا ستأخذ زمام المبادرة وستقاوم، وانتصرنا في بيروت، وبدأ معها زمن الانتصارات المتتالية.

وكدليل على أننا لم نهزم، الخبر العاجل الأخير من داخل فلسطين قبل كتابة هذه السطور يقول: «استشهاد طفل يبلغ من العمر 14 عاماً في مخيم جباليا في قطاع غزة خلال المواجهات مع شرطة الاحتلال». 14عاماً، هذا يعني أنه من مواليد سنة 2003، فهل نسينا أيها الصهاينة؟ وهل يظن أحد أن قضية فلسطين ستهزمها «نكسة» حصلت منذ 50 عاماً؟ هذا الطفل يقول للجميع، نحن لا نعترف بالنكسات، نحن نخوض حرب وجود مع هذا الاحتلال، نحن لم نكن موجودين إبان «النكسة»، ولكننا نعيش نتائجها، ودمائي هذه التي سالت على أرض فلسطين ستمحو هذه النتائج لتكتب تاريخ النصر النهائي...

إن حرب الـ 67 والهزيمة العسكرية التي نتجت عنها، وخاصة احتلال كامل فلسطين وعدد من الأراضي العربية في مصر وسوريا، لا يمكن النظر إليها اليوم من هذا المنطلق التحليلي العسكري كما يفعل الكثيرون، بل يجب النظر في آثارها السياسية. فعلى المستوى السياسي، وبعد الهزيمة مباشرة، أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر انه سيعمل بكل قوة على محو آثار هذه الهزيمة، وهذا الموقف يعتبر صمودا على المستوى السياسي في مقابل الهزيمة على المستوى العسكري، ونتائج الصمود السياسي هذا تحولت سريعاً إلى انتصارات عسكرية، وخاصة خلال «حرب الاستنزاف» التي خاضها الجيش المصري بدعم من السوفيات لسنتين متتاليتين أنهكت العدو الصهيوني، وحضرت للانتصار في حرب 1973.

هذا الصمود بطعم الانتصار سياسياً الذي خاضه جمال عبد الناصر، سرعان ما انقلب على يد السادات، فالانتصار العسكري في 73 قابله هزيمة سياسية لا نزال نعاني من آثارها السلبية حتى اليوم، تمثلت بـ «تطبيع» العلاقات المصرية مع الكيان الصهيوني، وبدأت مرحلة التنازلات الكبرى وخاصة محاولة تكريس فكرة جوهرية في طريقة تعاطي الصهاينة مع الصراع، ويمكن تلخيصها بما يلي، ما تم احتلاله قبل الـ 67 أصبح خارج المطالبة، فمن الآن وصاعداً عليكم أن تفاوضوا على حدود الـ 67.. وفي كل حرب مقبلة عليكم أن تنسوا الأراضي التي كانت قبلها، وعلى هذه القاعدة، أصبح العرب يطالبون بفلسطين مختلفة جذرياً عن تلك التي كانت في 1948، فلسطين كما يراها حكام العرب اليوم هي قطاع غزة وقسم من الضفة الغربية، أما القدس الشرقية، فهي للمزايدات السياسية، وملوكنا ورؤساؤنا يفضلون مجسم بحجم مقبول للمسجد الأقصى ويتنازلوا بالمقابل عن القدس.

هذا «النهج التطبيعي» الذي انتهجه السادات ومن بعده معظم حكام الدول العربية، علناً وبالسر، لا زال حاضراً إلى يومنا هذا، فإلى جانب المبادرات الانهزامية والاستسلامية، والتي تعطي الإسرائيلي أكثر مما يطلب، تعمل هذه الأنظمة على ضرب حركات المقاومة أينما وجدت، وتحت أي مسمى كانت، فكل من يعتبر الكيان الصهيوني عدوه يصبح تلقائياً عدواً لهذه الممالك، فهؤلاء أنفسهم تآمروا على عبد الناصر لأنه واجه إسرائيل وخاصة لأنه عمل على بناء اقتصاد منتج متحرر من التبعية عبر سياسات اقتصادية ذات توجهات اشتراكية (ولهذه القضية بحث آخر)، «فاتهموه» بالشيوعية (وكأن هذه تهمة)، وكذلك تآمروا على المقاومة الفلسطينية، وعلى مقاومتنا في لبنان، وفي حرب تموز اعتبرونا مغامرين، وهم تآمروا على العراق وصدام حسين، ويسعون إلى تفتيت وتدمير سوريا لأنها لم تدخل في مشروعهم، وكذلك في اليمن وليبيا ولائحة حقدهم تطول. لذا فإن واحدة من النكسات المستمرة التي تعاني منها شعوبنا هي وجود هذه الأنظمة وخاصة في الخليج التي تتبنى نهج العمالة في القضايا الوطنية والتبعية والتخلف بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

إن أمل شعوبنا بالتحرر هو المقاومة، بمعناها الشامل، بما تمثله من نقيض لنهج التبعية والتخلف والعمالة والاستسلام المتمثل بالنظام الرسمي العربي، وعلى كل المستويات، فهي بالضرورة تحمل النقيض السياسي، أي أنها تسعى لكسر الخطوط الحمراء، وتعمل على تغيير الواقع لاالاستسلام له، وخاصة لجهة عدم التسليم والاعتراف بوجود «إسرائيل»، وهذا يدفعها إلى التمسك بالكفاح المسلح، كتطبيق لمقولة «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، كما أنها تحمل البديل الاقتصادي عن السائد، أي عن التبعية الاقتصادية التي جلبت التخلف لاقتصادات بلادنا، وحرمت شعوبنا من استثمار ثرواتنا في سبيل رفاهها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بتبني الاشتراكية، وبالتالي فهي تحمل البديل الاجتماعي والثقافي... هذا المشروع البديل هو بالضرورة مشروع وحدوي في مواجهة مشاريع التفتيت الطائفية والمذهبية والعرقية.

يقول الراحل الكبير جورج حبش «لا للدولة الفلسطينية إن كانت ستقوم وثمنها بقاء إسرائيل»، واليوم في زمن التنازلات الرسمية العربية نقول، لن نقبل إلاّ بفلسطين كاملة، مهما كبرت التضحيات وطال الزمن.

أجمل الرفاق

تقابل رفاقًا يومياً، منهم من يعرف شهيدًا، وآخر قريبًا له استشهد في صفوف الحزب. تسمع روايات عن بطولاتهم. تتذكر «المعلم»، يوم رأيته لأول مرة في مركز الحزب الرئيسي. لم تعلم يومها أنه المخطط لأهم عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وأنه بارك كل الذين تزين صورهم جدران الذاكرة والبطولة. يوم رحيل كمال البقاعي بكيت كمن خسر أباً، وعهدت لنفسك أن تسمي ابنك كمال، كوفاء لبطل لم يتسنَ لك الوقت أن تعبر له عن مكانته التي سكنت قلبك.

في لحظات تفكيرٍ طويلة، تراقب موقعك كشيوعي منظم في صفوف الحزب، تتخيل لوهلة أن معركة اندلعت وعليك القتال للدفاع عن أرضك، وبت مشروع شهيد. التفكير في الموضوع مرعب، فكيف استطاع كل من سار في قافلة الشهداء من تسجيل وصيتهم ورسالتهم الأخيرة للأهل. تفهم في لحظة كيف تجتمع البطولة والشجاعة والقناعة البحتة في انسانٍ واحد.

أسماء كثيرة تمر في هذه الذكرى. من قادة كفرج الله الحلو وجورج حاوي. إلى مقاتلين أمثال جمال الساطي والياس صليبا ووفاء نور الدين ولولا عبود وغيرهم. هنا تتذكر رواية كنت قد سمعتها من صديقة، يوم أرسل والدها، الذي كان يخدم كطبيب في مركز المقاتلين في سعدنايل، لجلب جثة لولا عبود لدفنها. تروي تفاصيل بقيت في ذاكرة والدها، تحديدًا وجهها الذي بقي جميلاً وعقد الذهب الذي كانت ترتديه. تروي أيضاً انبهار والدها يوم أتى خبر استشهاد وفاء نور الدين، إذ كان قد عاينها قبل بضعة أيام، ويذكر جسدها النحيل، فلم يصدق أنها قادرة على حمل سلاح والقتال والاستشهاد.

تنظر إلى يسارك، على بوابة المركز، ملصق سرقت الشمس ألوانه. «من الحزب الشيوعي اللبناني إلى كل الوطن كوكبة من شهداء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية». 31 نجمة على خريطة لبنان. تعرف أن عدد الشهداء أكثر، من جمول، إلى من قاتل واستشهد في صفوف الحرس الشعبي كالشهيد علي ايوب والحركة الوطنية كالشهيد نبيل متّى. خلفك، في آخر الممر، غرفة للحرس. أخبرك يوماً أحد اعضاء المكتب السياسي إنه كان ينام فيها منذ ثلاثين عاماً. هو بدوره كان عسكري. كان يمكن أن يستشهد وتنضم صورته إلى الملصق. لكنه يقف اليوم أمامك كواحد من أبرز خبراء الاقتصاد في لبنان. كان يمكن أن يغدو جمال الساطي بدوره خبيراً اقتصادياً. ربما هي لعبة حظ أو قناعة في القضية حتى الاستشهاد.

ليس في استطاعتك تكريم الشهداء إلا بهذه القطعة، لم تعرف أياً منهم. جل ما تعرفه هو مجموع روايات سمعتها هنا أو هناك. منها ما سلبتها بالقوة من أصحابها، وأخرى رميت إلى مسمعك بالصدفة. لا شهداء في عائلتك. لن يزور أحد جدتك لمواساتها وتكريمها. لم تغن لها يوماً «أجمل الأمهات». لم ترها يوماً تحتضن صورة إبنها الشهيد. لكن ترى في كل امرأة يظهر العمر والحزن والفخر على وجهها، وكأنها جدة وأم لمئة شهيدٍ وشهيد.

سامر زرّيع

إلى رفيقنا حسن

ماذا عساي أن أقول فيك يا حسن
كم هو صعب الحديث عنك
وكم هو مؤلم الوقوف قسرا في رحاب ذكراك
عام مضى على الفراق وما زلت تمعن الرحيل في أديم الجراح
نناديك وانت ماض في ترحالك
نشتاقك فتراكم فينا مزيداً من حصاد الذكريات
نغوص في تفاصيل أسرارك فتجتاحنا سيرة حياتك المترامية في مدى أعوامك الثلاثين
ها هي الأيام تمضي والغياب يزيد حضورك فينا
وأزاهير رحيلك لم تزل تعبق بعبير الجراح
والزمن المسافر يسير بطيء الخطى فتتهاوى وريقات أيامه الصفراء معلنة أفول مواسم الرياحين
بالله عليك أيها الحبيب
هلا تدري كم هي وطأة الفراق على أبوين أمسيا يتجرعان الكأس المرة مع طالع كل نهار
قلباهما مثقلان بالإنكسار
ووجهاهما حائران مثخنان بالحزن والألم
وأنت من اختبر المعاناة في الغربة
هلا تدري رهبة الغياب عن أم غدت ثكلى بفقد الوحيد وقد ملأت دنياها أملا ورجاء
ونثرت من حولها الفرح والسرور
فجعلتها تقتات بالذكريات وترتوي بدمع مآقيها
وما انفكت تخاطب الأشياء وتناجيك حائرة في توضيب أغراضك سعيا لقدومك
هلا تدري ما جرى بحال من أحببت وأكرمت وأطعت
الأب المفجوع بفقدك وقد غدا وحيدا في غيابك
وبدد رحيلك كل آماله وأحلامه
تراه مشدودا لسيرتك وعيناه شاخصتان لصورتك
وهو يحدثك بقلب يفيض بالشوق والألم
هلا تدري ماذا حل لرفيقة عمرك كاتيا الوحيدة
وقد تجرعت مرارة الفراق
وهي التي اعتادت حلاوة الدنيا من خلال عينيك
تفرح لك وتتألم عنك
فأضحت تعيش الغربة على فراق الأخ والحبيب
هلا تدري ما هو حال الرفاق والأصدقاء الذين زرعت دروبهم بحب الحياة
وملأت قلوبهم بالفرح والعطاء
كيف لهم أن ينسوك وانت لم تبرح المقل والعيون
وطيفك يزهو في كل ناح
حسن ..... سنبقى نشتاقك بأنسك وحنانك وعنفوانك
ستبقى طلتك شاخصة بين حنايا الأضلع
وظلك يعشش في شعاب القلب
ونور وجهك يضيء مدى أبصارنا
ومهما طال الفراق سيبقى موطنك الفؤاد

وقامتك تتصدر أفق الذاكرة
وهامتك تستظل الدنيا من حولنا
وستبقى سيرتك موضع فخر وإعتزاز في كل مكان وزمان
نم قرير العين أيها الحبيب
وإلى جنان الخلد يا حسن

* تحية بالذكرى السنوية الأولى على رحيل فقيد الشباب الرفيق حسن أنيس شعيتو

خليل ديب

الكلمة طفل يولد على تعب المسافات

خمسون عاماً مضت...

أحمد وهبي

خمسون عاماً مضت ونحن نزيف هذا الجرح الموغل في الروح والعقل، الضارب في التاريخ والقبائل، المتجذر كأنما عقاباً وقد أثقل كواهلنا وظهورنا، كما دهورنا وجهودنا وأجيالنا، آمالنا من مطلع كل جبين وساعد حتى منامات ترمينا بنظرات يأسنا واستسلامنا... وهذا الجرح ليس أياما ستة، ليس الهزائم السابقة واللاحقة، ليس تواريخ النكسة والنكبة والربيع العربي فحسب، بل كل هذا الدمار والموت الذي نحن فيه منذ ما لا ندري من المسميات، أكان ذلك إبان على ما اصطلح تسمية بالعصر الجاهلي، هل قبل ذلك منذ اخناتون الداعي للإله الواحد وإن كانت الشمس، هل ذلك من تداعيات الفرقة بين الأديان، هل في الصدر أم العجز لبيت وقصيد وحرم، أم هل في النظم، في العقل، في الوعي الجمعي، في هذا الصمت المريب...!!؟ وأحسب كل ذلك وأكثر.

زمانا، ونحن معشر الأولاد ولم نتجاوز عمر العشر سنوات، قرع جرس المدرسة إيذاناً بالعودة المبكرة إلى بيوتنا والساعة لم تتجاوز عقاربها العاشرة صباحاً. ونحن من بوابة المدرسة على جادة الحياة وتصاريفها وأقدارها، ننظر بوجوم ولسنا ندري متى ارتفعت تلك الرايات السود المعبرة عن حزن وانكسار كبيرين. وما أن وصلت أمام منزلي، هالني مشهد الجموع من الجيران المتحلقين حول المذياع، وهو عبارة عن صندوق خشبي تعددت أشكاله، له عين واحدة وإن تعددت ألوانها؛ حتى إذا ما لمعت واضاءت أفصحت بطنه عن صوت أحمد سعيد من إذاعة صوت العرب، في القاهرة مسبوقا بسين الإستقبال... سوف كذا وكذا وكذا... حتى تمخضت عن فوز التحالف الصهيو أميركي والرجعية العربية بهزيمة العرب في عقر دار الناصرية، وحلم مسيرة النهضة والوحدة الوطنية العربية - أمة العرب كما يعرف عنها. وجدتني أهرع إلى حضن جدي الذي كان زائرا لنا في تلك الأيام؛ وقد تبدت سنوات عمره المئة في ذلك الموقف المهيب، فما كاد يسمع وكل الحضور بهزيمة العرب حتى ضجت المطارح بالصراخ والعويل والنحيب، وكبيرهم جدي والذي رمى عن رأسه بالكوفية والعكال صارخا كلماته التي لم تزل تؤرق عمري... «الآن انكسرت العرب» يا جدي يقول لي، الآن هزمنا وتكسرت آمالنا وأحلامنا. نعم، طوال خمسين سنة ماضية كان الهدف في ما وصلنا إليه. ومصطلح السنة يطلق على السنين العجاف، بينما مصطلح السمان على العام والأعوام... حتى كان عام النصر لعام ألفين والفين وستة والذي هو امتداد لقوى المقاومة اللبنانية (جمول)، وعلى الرغم مما سمي بربيع العرب والذي تحول بقدرة قوى التآمر الى كل هذا الموت والموات لقضايانا المصيرية يبقى الأمل، إذ لا خير في نظم الولائم للمستعمر والهزائم، والعراضات المليارية بقدرة البترودولار، مقدرات هذه الأمة من النيل إلى الفرات، ومن المحيط إلى الخليج تذهب إلى جيوب الأعداء ومصانعهم الحربية ووظائف لشعوبهم ولحماية نظم الفساد والغدر والتخلف الموغلين بدمائنا حتى النخاع الشوكي... وأقول أين أمة العرب.!!؟

حاكموا الأمة...
ليس يجدي جرحاً أن تلوموا القمة
حاكموا الأمة
على من ولينا يحكم بالسلة والذلة
حاكموا الأمة
على موتنا في الحياة لولا ثلة
حاكموا الأمة، لا تلوموا شرقا وغربا
كيف صرنا هكذا أمة
حاكموا الأمة
تغضب أمام التلفاز على الكنبة
هنا يا أخي في النكاح هرمنا
حاكموا الأمة، على صمتنا، على أرواحنا،
أحلامنا تسفك بدم بارد كل ليلة
حاكموا الأمة، ونقول أقدارنا كلا
ليست مرايانا وألف كلا...!!
حاكموا الأمة
رضينا قتلنا، ذلنا، عارنا، خزيا وتفرقة
حاكموا الأمة، هذي قمقكم الملعونة
من مبتدأ الف باء دمنا
حاكموا الأمة
فإمامنا العهر والكفر وصهيون ولينا
حاكموا الأمة، إذا ما ولى
صنم تولى
صنم خادم سيد الملك والذرة
حاكموا الأمة، من دير ياسين وكفر قاسم،
من قانا والمنصوري
من كل ثاكل حتى محمد الدرة
حاكموا الأمة
وقد نامت عن عنفوانها، كرامتها وعزتها
والله لسنا غير أعجاز نخل خاوية
حاكموا الأمة، أو فلنمت طويلا دون ديارنا
وكل الديار مقدسة
حاكموا الأمة، يا عرب لو كنتم أحرارا
كما ولدتكم امهاتكم
لو كنتم عربا حاكموا الأمة
ونقول كيف انكسارنا
وانتصارنا في المقاومة
قم يا أخي العربي الغارق في الظلمة
قم وقاوم صهاينة العصر والكفر
ولنحطم اغلال النكبة والنكسة
ونظم الرجعية والخيانة
حتام هذا الصمت يا عرب الأمة.

هل المدرحية فلسفة البؤس أم بؤس الفلسفة؟!

المحامي ميخائيل عون

-1-

كان لا بـدّ لـي مـن أن أقرأ كتاب توفيق يوسـف عواد: «حصـاد العمر»... لكنني لـم أحسـب حسـاب مـا سـيثير في نفسـي العجـب.. كل العجـب مما كتب عن انطون سعادة في حصاده!...

قال مؤلّف «الحصاد»:

«مـا زلـت أحفـظ عـن انطـون سـعادة جلسـته الوقـور علـى الكرسـي... ونظراتـه الفاحصـة إلـى مـن حولـه وكلماتـه التـي كان يرددهـا دائمـاً: فصل الخطـاب... أو خطـاب الفصـل...! لـم يكتـب عـواد عـن مؤلـف نشـوء الأمـم غيـر مـا ذكرنـا مـن ذكرياتـه فـي «حصـاد العمـر».. لكـن مـا كتبـه هنـا، كان كافيـاً ليدفعنـي إلـى أن أقـوم بهـذه المهمـة، فأكتـب مـا توفّر لـي مما يجب كـي أعـوض مـا شـاب «حصـاد العمـر» مـن نقـص...! وأعنـي هنـا مـا أنتج سـعادة مـن الفلسـفة التـي دعاهـا بالمدرحيـة...! ورحـت أبحث عـن الروح فلم أجدها وفتّشت عن المادة فلا رأيتها...!

فرأيـت أن أبـدأ جولتـي مع هـذه الفلسـفة التائهة في كتـاب «ضجة في صـف الفلسـفة» للدكتـور جـورج حنـا... لكنني عـدت ورأيـت ان تكون هذه البدايـة فـي أحـد الأيـام سـنة 1922 يـوم هبـط الوحـي فجـأة علـى هـذه العبقريـة المسـتعارة، آتيـاً مـن «وادي عبقـر» حيـث كتـب إيليّـا أبـو ماضـي آخر بيت في قصيدته: لم يبقَ ما يسليك:

«فلتحيا سوريا التي نحيا لها وليحيا لبنان الأشم الراسي»..

وفـي سـنة 1932 أعلـن سـعادة: « تأسـيس الحـزب القومـي السـوري وشـعاره فلتحيـا سـوريا...»! وقـد حـذف «لبنان الأشـم الراسـي» مـن قصيدة أبو ماضي...! وألقى به في وادي الهلال الخصيب.

-2-

لا ريـب أن الأهـداف الكبيـرة لهـا دوافـع أكبـر. فمـا هـي هـذه الدوافع التـي جعلـت سـعادة بوصفه مدرحيـاً يضـع الإرادة والرغبات: «محـل الواقع الموضوعـي»! ففـي هـذا الحـدث، المحاولـة الفاشـلة لإعـادة الاعتبـار إلـى «دوهرنـغ» الألمانـي الـذي تقمّص شـخصية الزعيـم اللبناني الـذي أمعن في تحريـف مقولـة ماركـس: ان فـي الجماهيـر قـوة متـى فعلـت غيّـرت وجـه التاريخ...!

فجـاء تحريـف سـعادة يقول مخاطبـاً أنصاره: «ان فيكم قـوة متى فعلت غيّرت وجه التاريخ» لكن التاريخ أبى هكذا تغيير ورفض هكذا تحريف.

-3-

وليسـمح الآن ان أعـود بالقـارئ إلـى كتـاب «ضجـة فـي صـف الفلسـفة»، فنقـرأ مـا جـاء فيـه: علـى أن بعـض الميتافيزيقييـن عندمـا رأوا إفـلاس الفلسـفة الروحانيـة وتناقضاتهـا مـع الحقائـق العلميـة عمـدوا إلـى خلـق فلسـفة جديـدة لا يمـوت الديـب ولا يفنـى الغنـم... أطلقـوا عليهـا اسم «المدرحية»...

لكـن هـذا المزيـج الكمـي الغريب الـذي أراد طابخـوه ان يمزجوا قضية يُـراد إثباتهـا بقضيـة أخرى يُـراد إثباتها أيضـاً...! ولكن ما العمـل إذا كان هذا الـزج مثلـه مثـل مـزج المـاء بالزيـت...؟ فـلا المـاء يعـود صالحاً للشـرب ولا الزيت يصلح للأكل...!

-4-

ويتابـع الدكتـور حنـا مناقشـة فلسـفة الزعيـم الـذي أضـاع فلسـفته في الزيـت والمـاء فيقـول: «ان باعـث المدرحيـة أراد ان يختصـر البحث العلمي ويبنـي فلسـفته علـى النتيجـة فقـط فـرأى أن الإنسـان كائـن مـن الكائنـات الحيـة دون أن يتعـرّض لمبعـث الحيـاة خوفاً مـن أن يأتي بحثـه نافياً كينونة الروح التي هي غير الروح»...!

-5-

بعـد فشـل ثـورة 1905 انتشـرت الأمزجـة المثاليـة.. وسـيطر جـو مـن التشـاؤم وعـدم الثقـة بقـوى الثـورة.. وكثـر عـدد القائليـن بوجـوب تجديـد الماركسـية.. بمـزج الفلسـفة المثاليـة والماديـة... وكان معظـم هـؤلاء الفلاسـفة يؤمنـون بهـذا المـزج ويدعـون إلـى اسـتبدال الثـورة الإجتماعيـة بالثورة الدينية...!

لكـن مـن عجائـب هـؤلاء المدارحـة أن لا يـروا أن مدرحيتهـم مأخـوذة كليـاً مـن فلسـفة «كانـط» ومـا كانت نتـاج عبقرية سـعادة التـي ضاعت مرة في وادي «عبقر» ومرة في الوادي الخصيب...!

-6-

يقـول الدكتـور توفيـق سـلوم فـي كتابـه «أضـواء علـى الفكـر الفلسـفي الماركسـية»: يبيّـن لينيـن ان السـمة الرئيسـية للفلسـفة الكانطيـة هـي المهادنـة بيـن الماديـة والمثاليـة... هـو هكـذا نصف مـادي ونصـف مثالي... هذا يعني أنه كان مدرحياً حسب منطق سعادة...!

-7-

وبعد.. رب معترض قال: وما الداعي إلى مثل هذا العرض التوراتي...؟

-8-

أجـل ثمـة ضـرورة إلى هذه العودة كي نسـتطيع أن نقـول تأكيداً للزوم ما يلزم:

إن فلسـفة سـعادة التـي تحتـاج أكثـر مـن غيرهـا إلـى العلـم؛ هـي فـي الفلسـفة: بـؤس الفلسـفة. وفـي الاجتمـاع: فلسـفة البـؤس. وفـي القوميـات الإثنان معاً...

المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي اللبناني

دار الفارابي